جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

إشكالية التنظير في العلاقات الدولية الراهنة في ظل النقاشات النظرية الكبرى : نحو نقاش نظري جديد

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية وإستراتيجية

إعداد الطالب :
- فراج محمد
- عبد السلام بن علية

إشراف الأستاذ:
-د. معمري خالد

لجنة المناقشة

-د/أ. بلخيرات حوسين	رئيسا
-د/أ. معمري خالد	مقررا
-د/أ. مكاوي نور الدين	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

ESS/161538025105/161639033301

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و عرفان

الحمد لله الذي وفقنا و أعاننا على إنجاز هذا العمل المتواضع ونصلي و نسلم على سيدنا محمد صلوات ربي و سلامه عليه

نتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتور *خالد* معمري الذي اشرف على مسيرة إنجاز هذه الدراسة المتواضعة و بفضل إرشاداته وتوجيهاته و الذي لم يبخل علينا باقتراحاته وآرائه.

نشكر أعضاء اللجنة العلمية التي تبنت فحص و مناقشة هذا العمل.

نشكر كل أفراد كلية الحقوق و العلوم السياسية من أساتذة و إداريين و طلبة و كل من ساهم في هذه الدراسة من قريب او بعيد و لو بكلمة طيبة.

الإهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك.. و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. و لا تطيب الأخرة إلا بعفوك.. ولا تحلو الجنة إلا برؤيتك

الله جـــــــل جلالـــــــه

إلى من بلغ الرسالة و أدى الأمانة و نصح الأمة. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار.. إلى من علمني العطاء بدون انتظار.. إلى من احمل اسمه بكل افتخار...المرحوم أبي العزيز.

إلى من كان دعاؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي... إلى معنى الحب ومعنى الحنان و التفاني.. إلى بسمة الحياة و سر الوجود أمي الحبيبة.

إلى كل الأهل و الأقارب و جميع الأصدقاء و الأحباء و الزملاء.

محمـــد فـــراج

مقدمـــــة

مقدمـــــة :

شكل استقلال حقل العلاقات الدولية عن علوم الاجتماع نقلة نوعية في الفكر السياسي، بامتلاكه لمواضيع خاصة، مصحوبة بجملة نظريات تساير كل مرحلة من التطور، وأدوات البحث. تميزت بدءا بسعي الليبرالية الكلاسيكية لتأسيس أكاديمي لهذا الحقل بجامعة ابروسويث، مرورا بالبصمة العلمية للواقعية التي أثرت كثيرا في تفسير الواقع، و محاولة ما بعد الوضعية إعادة هدم و بناء ما سبق من المنظورات الفكرية، و كل هذه الإسهامات لم تشبع حالة البحث لدى علماء السياسة، ففي كل مرة كانت هناك عملية تمحيص و نقد لما سبق من النظريات، ودراسة التحديات الجديدة التي تقف عندها الدراسات الأكاديمية، للوصول إلى مقاربات نظرية جديدة تتلاءم و الوضع الراهن.

رغم ارتباط حقل العلاقات الدولية بالظاهرة السياسية إلا انه كغيره من علوم الاجتماع يتأثر بالسلوك البشري الذي يتميز بالديناميكية و المرونة، مما ينتج عنه : 1- زخم تاريخي ثقيل و2- تسارع الأحداث، يبرز جليا في تراكم للأفكار و النظريات المفسرة لكل مرحلة.

فالمهتم بدراسة الظواهر السياسية يجد صعوبة في فهم واقع السياسة العالمية نظرا لضخامة الإنتاج في الدراسات الأكاديمية للباحثين و الأكاديميين انطلاقا من : **1-** تطور الرؤى و الادراكات التي أسست فيما بعد إما مدارس فكرية ،أو تصورات عقائدية مشتركة ،أو منظورات نتيجة ارتباطه بالاتفاق حول طبيعة الظواهر السياسية و مجالاتها، **2-** أيضا تطور أساليب البحث انطلاقا من التساؤلات التي تثيرها التفاعلات الدولية مما يسهل في كيفية دراسة تلك المواضيع.

و نظرا لتداخل الأبعاد الموضوعية و المنهجية، أدى إلى عدم الإجماع في عملية التنظير حول الموضوع آو مادة الدراسة substance ، و حول المنهج appraoch ، مما صعب التمييز بين المواضيع المرتبطة بحقل العلاقات الدولية و الغير مرتبطة به. لذا ارتكز الباحثون و المنظرون على استخدام النظرية :1-

كمنظار لرؤية العالم و أداة لتفكيك تعقيدات مواضيع حقل العلاقات الدولية و مدخل لدراسة طبيعة تفاعلات السياسة العالمية، 2- و لما لها من القدرة على التنبؤ و التفسير و بالتالي القدرة على التحكم في النتائج.

لقد عبرت المنظورات السياسية عن حالة التغيرات التي اتسم بها ميدان العلاقات الدولية في كل مرحلة، وبروز منظور جديد ما هو إلا رد فعل عن جملة انتقادات للمنظورات السابقة او بروز تحديات جديدة، ومع ارتباط تطور النظريات بأوضاع دولية مختلفة، نجد إن المرحلة الدولية الراهنة خلقت وضع جديد و نوعي، حيث اهتم حقل العلاقات الدولية بطبيعة التحولات الدولية منذ بداية القرن العشرين، انطلاقا من معاهدة ويستلفا نيا 1648م، و مؤتمر فيينا 1815م مرورا بحربين عالميتين، تلتها حرب باردة. وفي كل مرحلة اشتد الصراع بين النظريات حول تفسير الواقع وفق رؤيتين "كيف من المفترض أن يكون" و "كيف يجب أن يكون"، ثم البحث حينها حول الوصول لنظرية علمية دقيقة وفق أدوات بحثية علمية صارمة، كما ساهمت النظريات في تغذية الصراعات الإيديولوجية بين المعسكر الشرقي(بزعامة الاتحاد السوفيتي) و الغربي(بقيادة الو.م.ا) ، عبر تشعب المواضيع التي تتناولها من نسبية الأمن، و الاهتمام بالجانب الاقتصادي، و الاجتماعي إضافة إلى عاملي الهوية و الثقافة...الخ.

يعد انهيار الاتحاد السوفياتي و بروز نظام دولي جديد أهم علامة فارقة في علم السياسة، لما تبعه من انكسار قدسية النظريات التي سادت، حيث أصبح من الصعب التنبؤ بالأحداث لتشابكها و تعقدها و تحولها إلى اللاخطية، وأيضا تغير محتوى مواضيع العلاقات الدولية من كلاسيكية كالأمن، القوة، المصلحة، و التعاون إلى أفكار جديدة كالعولمة، إدارة الأزمات، البيئة، الأمن الإنساني، كما تغيرت طبيعة تلك المواضيع من طرح قومي الى طرح شمولي، اثر بشكل كبير في استيعاب التحولات الراهنة.

ساهم عجز النظريات في احتواء التغيرات الدولية الراهنة ، في تحول النقاشات الفكرية والانتقال من مستوى تحليل قطري (قومي) إلى مستوى شمولي (ما فوق القومية) في دراسة التفاعلات الداخلية و الدولية، و بالتالي إعادة صياغة و فهم أهمية النظرية و الدور الذي تلعبه لتحسين معرفة الواقع الدولي، ثم ترتيب و تنظيم الأفكار و المعلومات، فهي تهتم بالبناءات الجديدة التي تسمح بتجاوز الجدالات و النقاشات السابقة حول أي من النظريات مناسبة التي تملك القدرة على التفسير و التحليل و التنبؤ للواقع الدولي (الحوارات النظرية) ، إلى التركيز حتى على منطلقات (افتراضات) النظرية لإخضاعها للتمحيص و المراجعة.

الإشكالية :

أصبح حقل العلاقات الدولية يتميز بهالة كبيرة من التمدد و التوسع و التنوع في المواضيع، و التي تعبر عن زخم نظري و ثراء فكري و تنوع عقائدي في السياسة العالمية. وعلى الرغم من استمرار جهود الباحثين و الأكاديميين في ميدان العلاقات الدولية في تقديم إجابات في إطار نظري لها القدرة على التنبؤ و التفسير بشكل مقنع لتجاوز الصدمة التي فرضتها حالة الانتقال المرن من القطبية الثنائية إلى الأحادية بدون صدامات ، إلا أن التحديات و الرهانات المتسارعة أجلت الوصول إلى نظرية عامة (توافقية) تتوافق و المستجدات الجديدة على الساحة العالمية، حيث تعد إشكالية اللاخطية في التفاعلات الدولية، و حالة التعقيد ، و فقدان القدرة على التنبؤ أهم عقبة في ما يميز جوهر النظريات لبناء منظور فكري جديد. لقد حاول البنائيون تجاوز الصدمة و عقم الأفكار عبر النقاش الرابع بتقريب الهوة بين العقلانيين و التأمليين. إلا أن حالة التطور المستمر الذي يشهدها الحقل النظري تدفع بطرح الإشكالية التالية :

" الى أي مدى يمكن اعتبار البناءات الجديدة للنظرية قادرة على الدفع بالنقاشات النظرية نحو الاستمرار والمساهمة في عملية التنظير في حقل العلاقات الدولية ".

يتفرع عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من اسئلة فرعية تساعد لتوسيع الدراسة :

1-هل كانت الجدالات التي واجهت حقل العلاقات الدولية ضمن صلب الحوارات النظرية.

2-كيف يمكن اعتبار الاحداث الجيوسياسية عامل رئيسي في عملية نقد مستمر للمنظورات.

3-هل توقف البحث و التطور النظري بعد مساهمات البنائية.

الفراضيات :

من خلال الدراسة التي نقوم بها، سيتم اختبار مجموعة من الفرضيات التي تساعد اثراء النقاش، و هي كالتالي :

1-ساهم غزارة الانتاج النظري في بدايات العلاقات الدولية في تناول مواضيع عديدة، تم طرحها عبر تساؤلات باحثين حول سلوك الدول في الاستجابة لمختلف التفاعلات الدولية.

2-ساهم البحث عن السلام في فترة توازن القوى او في فترة الثنائية القطبية الى تبني العديد من النظريات تعبر بشكل او باخر عن مرجعيات و مدارس فكرية عريقة، في استمرار المراجعة و النقد لكل ما يسبق مما ينعكس على عملية التنظير.

3-رغم استمرار النظريات في اعادة صياغة الواقع او تفسيره، الا ان ذلك لم يمنع من عملية البحث و التنقيب عن تحديات جديدة.

أهمية الدراسة :

يبقى استمرار الاعتماد على النظريات كمداخل لتحديد طبيعة التفاعلات الدولية و تحليلها، مرتبط باستمرار تجدد الافكار و المفاهيم والتحديات، فما كان مسلما به من قبل اصبح موضوع للنقاش فيما بعد، كعملية تداركية و نقدية لاستمرار العطاء في هذا المجال. في وجود هذا الوفرة و التحولات يعطي قدر

اكبر من الفهم في انطولوجية و ابستمولوجية النظريات لايجاد ربط منطقي الظواهر الجديدة بالسابقة.

أسباب اختيار الموضوع

-أسباب ذاتية :

بداية، يتعلق الامر أساسا بالرغبة في التعمق و توسيع الادراكات في موضوع الحوارات النظرية التي تهتم بتحليل الواقع الدولي الذي يحتل موقعا هاما في قلب الدراسات الاكاديمية المعاصرة للعلاقات الدولية ، وإعداد قاعدة أساسية لفهم الواقع الدولي المستقبلي انطلاقا من الجدالات التي تطرحها الدراسات النظرية وبالتالي وضع اطار علمي مناسب .

من جانب اخر، يكمن في السعي عبر هذه الدراسة البحثية في تقديم الإضافة عبر المساهمة في تدعيم أسس البحث العلمي ، اعتبارا من تخصصنا في العلاقات الدولية دراسات امنية و إستراتيجية.

-أسباب موضوعية :

تبرز في محاولة تدعيم المكتبة العربية عموما بهذا النوع من الدراسات التي لا يلقى رواجا عربيا في الدراسات البحثية نظرا لتشعبه، ومحاولة اعطاء لهاته الدراسة البحثية التي نقوم بها مكانا يناسبها كمرجع يستند اليه مستقبلا في ابراز اهم النقاشات التي دارت في فلك النظريات على شكل حوارات، و كيف تاثرت المنظورات بالتغيرات الجيواستراتيجية.

كما تعد هذه محاولتنا الاولى في فهم مختلف التفاعلات القطرية (دول) و الشمولية (دول و غير دول) بشكل مختصر، للوصول الى رؤية واضحة حول مدى استجابة النقاشات النظرية للاشكالات التي يطرحها الواقع الدولي، و هل استمرت تلك الحوارات في الاستجابة للاطروحات ام لا.

كما تعد اشكالية : هل فقدت النظرية وظيفتها في التنبؤ ام لا، حافز و دافع للبحث في مجال التخصص.

أدبيات الدراسة :

1. كتاب بعنوان **"التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية"** للدكتور عبد الناصر جندلي.حيث حاول منذ البداية وضع تطور النظريات في العلاقات الدولية في اطار تحليلي نقدي و تقييمي، من اجل الوصول الى نظريات اكثر تواصل مع متغيرات لمرحلة مابعد الحرب الباردة. فالمؤلف يريد التخلص من كل صور الفشل لكلا النظريات التفسيرية و التكوينية، عبر طرح رؤية توافقية للنظريات الكوسموبوليتينية من اجل فتح باب جديد لنظرية في العلاقات الدولية، عبر جزئيتين مهمتين هما : اولا احتواء اسهامات النظريات السابقة على اختلاف انتماءاتها لمدراس فكرية متنوعة، ثانيا التركيز على مناطق التقاطع بين النظريات لاجل الاستفادة من الحوارات الكبرى، بكل تعقيداتها.

2. كتاب بعنوان **"نظرية الواقعية في العلاقات الدولية : دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة"** للدكتور انور محمد فرج. كان الميول واضحا من الكاتب نحو براديم معين "الواقعية"، حيث احتلت افكارها منذ البداية حيزا كبيرا في دراسات علماء السياسة، لما لها من قدرة على التفسير للتفاعلات الدولية. فالكاتب وضع الواقعية محور دراسته لما اكتسبته من مصداقية منذ ظهورها، محاولا ابراز ان مختلف افكار النظريات كانت ناقدة لها ولم تاتي بجديد.ركز في تاليفه على مناهج متنوعة كالمنهج الوصفي، المنهج النقدي، المنهج المقارن. رغم التوليفة القوية التي طرحها الكاتب في مؤلفه الا ان الهدف في اخر دراسته كان الرغبة في تتويج "الواقعية" كاقوى و افضل انموذج معرفي.

3. اطروحة بعنوان **"تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات و الاسس "** لصاحبه محمد طاهر عديلة. حاول الباحث التميز عبر طرح اساسيات القضايا الدولية التي كانت مطروحة على المنظرين، ثم انتقل الى دراسة مختلف النظريات وفق اطار فلسفي و ابستمولوجي، وربط كل

المنظورات الكبرى باهدافها، ثم ناقش الباحث اطروحة النظريات "مابعد الوضعية" التي جاءت للتحرر من هيمنة الافكار الكلاسيكية. في ختام الدراسة كان التنويه بدور "البنائية" في بناء جسر بين "الوضعية" و "ما بعد الوضعية".

4. اطروحة بعنوان " **تحول النظريات و الافكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**" لصاحبه عبد اللطيف بوروبي. حاول صاحب الاطروحة منذ البداية عرض كرونولوجي لتاريخ العلاقات الدولية، و للتطور المستمر للافكار والنظريات، مع كشف الاختلالات للوصول الى تاصيل مفاهيمي. ونظرا لتحولات في بنية النظام الدولي و لطبيعة الدراسة السياسية، افرزت عدة مقاربات نظرية اوجدت اشكالية من المقاربة الاقرب لتفسير الواقع. في خاتمة اطروحة الباحث، نجد سعيا منه تجاوز افكار الواقعية و الليبرالية حول ماهية الدولة ، و الانتقال نحو التفكير الاقليمي بين مركزية و لامركزية الدولة في حقل العلاقات الدولية.

5. كتاب بعنوان " **عولمة السياسة العالمية**" من تاليف جون بيليس و ستيف سميث

مناهج الدراسة :

المنهج التاريخي : لدراسة الفرضيات، و الإجابة عن الإشكاليات المطروحة في الدراسة، وبالتالي تحليل الدراسة البحثية من كل الجوانب، لابد من استخدام أدوات بحثية مناسبة للاقتراب من الموضوع بشكل اكبر. يعتبر المنهج التاريخي مناسب لترصد مسار الإرهاصات الأولى التي دفعت بحقل العلاقات الدولية للاستقلال عن علم الاجتماع، مما يسهل تتبع أفكار الباحثين المساهمين في بدايات الحقل.

المنهج الوصفي : يساعد في تتبع فترة العشرينات و الثلاثينات من القرن الماضي، و كيفية الانتقال الحاد من المدرسة المثالية والتي اصطدمت بأحداث دولية – حرب عالمية - الى المدرسة الواقعية. و لتتبع مسار عمليات التنظير، بفهم عملية الانتقال من التركيز على الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات الدولية

إلى التركيز على تعدد الفواعل الدولية خلال فترة السبعينات من القرن الماضي. و لدراسة تطور النظريات بصورة عامة، يسمح المنهج بالتركيز على مجموعة القيم و الهوية و المعايير التي سادت في فترة التسعينات من القرن الماضي.

المنهج المقارن : في ظل وجود المنهجين السابقين، فمن الضروري اللجوء الى المقارنة كعملية تقييميه للإسهامات النظرية للمفكرين و الباحثين. كما يساعد على فهم و تحليل منطلقات الدراسة و نتائج الدراسة.

صعوبات الدراسة :

1-بداية الصعوبة تكمن في غياب الاجماع بين الباحثين و الدارسين للتخصص على شكل نموذجي يوضح تطور الفكر السياسي، و موضوعاته، و اسهامات المدارس الفكرية ، و المناهج المناسبة، يترجمها صراع النظريات المستمر و عدم الاتفاق على نظرية جامعة.

2-ثانيا،تكمن الصعوبة في غزارة الانتاج الفكري بشكل يعقد البحث في الموضوعات المرتبطة بمجال السياسة و الغير مرتبطة به، يترجمها توسع المفاهيم و مجالات الدراسة و تنوع الموضوعات ، وصلت الى محاولة بعض تفرعات الحقل النزوع نحو الاستقلال التام.

3-ثالثا، تكمن الصعوبة في عامل الوقت، حيث زمن استلام موضوع البحث و موعد تسليمه هو فقط شهرين و نصف، و الموضوع يحتاج على الاقل الى موسم دراسي كامل.

4-رابعا، تكمن الصعوبة في قلة المتخصصين في هذا المجال و بالتالي قلة الدراسات المهتمة بتطور الافكار و حوار النظريات، و صعوبة الوصول الى المصادر الرئيسية التي تدعم اطروحتنا.

هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول، حيث في الفصل الأول تم تناول فيه البيئة الدولية في ضوء الحوارات النظرية عبر مبحثين، المبحث الأول يتناول النظام الويستفالي انطلاقا من البعد التاريخي لتأسيس هذا النظام، مرورا بتأثيرات

الأحداث الدولية آنذاك في بلورة مفهوم المجتمع الدولي و تشكل النظام الويستفالي، و في المبحث الثاني تم طرح أفكار المنظرين على شكل حوارات تفسيرية للبيئة الدولية،

اما في الفصل الثاني فقد تم طرح أهم حدثين عالميين العولمة و النظام الدولي الجديد على شكل مبحثين و هذا لا يقلل من أهمية الأحداث الدولية الأخرى كانهيار جدار برلين و الاندماج الأوروبي و النزاعات الدولية حرب خليج الثانية، و تأثير الحدثين على عملية التنظير ككل في المبحث الثالث،

وفي الفصل الثالث تم التطرق للسياقات النظرية الجديدة بالأخص البنائية عبر مبحثين الأول نركز فيه على أهم الأفكار البنائية و أجندتها البحثية لتجسير الهوة بين المنظورات المتباعدة، و المبحث الثاني نبحث في العوائق التي تواجهها البنائية كمشروع طموح عبر ابراز حدود البنائية بالاضافة الى ميزة التعقد في العلاقات الدولية كآخر نقطة في الدراسة تدفع النقاش نحو نقاش آخر لم يتحدد ملامحه بعد .

الفصل الأول

البيئة الدولية في ضوء الحوارات النظرية

تمهيد

شكلت حرب الثلاثين عاما في أوروبا زمن العصور الوسطى منعرجا حاسما في المشهد السياسي الأوروبي و بداية لتشكل لمفهوم الدولة الذي سيطر فيما بعد على الدراسات الأكاديمية للباحثين. شاركت كل القوى الأوروبية في هذه الحرب ماعدا بريطانيا و روسيا, و كانت دوافعها ذات طابع ديني حيث كان الصراع قائما بين ثلاثة طوائف الكاثوليك, اللوثرية, و الكالفينية(مذهب مسيحي بروتستانتي), بالإضافة الى شعور بعض القوى الأوروبية بالتهديد حيث وقعت فرنسا بين إمبراطوريتين توسعيتين هما الإمبراطورية الرومانية و إسبانيا. و دارت رحى حرب الثلاثين عاما على أراضي الولايات الألمانية لأنها النقطة الأضعف في حلقة الصراع, و مر الصراع بخمسة مراحل هي :

- مرحلة الثورة البوهيمية و تخللتها معركة سابلات
- مرحلة التدخل الاسباني حيث اصبحت الكاثوليكية الدين الرسمي لبوهيميا و تخللتها ايضا عودة السلام للامبراطورية الرومانية.
- مرحلة التدخل الدانماركي و تخللتها معاهدة لوباك.
- مرحلة التخل السويدي و تخللتها التخلص من اهم قائد روماني فالنشتاين.
- مرحلة التخل الفرنسي البروتستانتية الى جانب السويد و تخللتها موت ملك الدانمارك بعد ثلاث سنوات من معاهدة بروميسو(1645), و تم صلح وستفاليا الالمانية عام 1648 بانتصار السويد و فرنسا و لكنها بالمقابل ارست قواعد العلاقات الدولية.

المبحث الأول :النظام الويستفالي 1614-1648

تم التطرق في هذا المبحث الى كل الجوانب التي عملت على تشكيل النظام الويستفالي, حيث تعتبر تشكل الدولة هو حجر الزاوية لهذا النظام, و قد شملت دراسته البيئة الويستفالية بداية التركيز على جذور و بدايات التاسيس و من ثمة الاحداث الدولية المؤثرة فيه و مرورا ببداية تطور مفهوم المجتمع اللدولي داخل النظام الويستفالي

المطلب الأول :بيئة النظام الويستفالي

ابرز الواقع الاجتماعي، عبر التاريخ، أن التجمعات البشرية قد تتشكل على صعيد افقي كنظام مدن/الدول في فترة اليونان القديمة، أو على صعيد عمودي كالإمبراطوريات، أو على صعيد عالمي عبر مزيج من الأجناس، و كلها تعبر عن واقع للعلاقات الدولية لمجموعات بشرية ضمن أقاليم منفصلة ذات سلطة سياسية، و هذا يقودنا إلى مفهوم المجتمع الدولي الذي يعبر عن كيانات مستقلة سياسيا تتألف من ساكنين دائمين على ارض محددة و تخضع لسلطة مركزية[1]. و الاستقلال السياسي دوما يعبر عنه بوجود سيادة تامة للدولة حسب[2] و في الدراسات السياسية دوما يعبر عن بداية التبلور الحقيقي للمجتمع الدولي انطلاقا من معاهدة ويستلفاليا.

"فقد مرت بيئة النظام الدولي بتغيرات كبيرة منذ مؤتمر ويستلفاليا عام 1648م، و الذي جرى فيه الإقرار ببنية النظام الدولي التي تقوم على فاعل مركزي وهو الدولة القومية"[3] متعددة الصيغ (ويقصد بالصيغ دبلوماسية إقامة العلاقات، القانون الدولي المنبثق عن العديد من المواثيق و الاتفاقيات خاصة

[1] Brownli, I. (ed) (1971), basic documents on African affairs (oxford : clarendom). (1979), principles of publics international law (oxford : clarendom).

[2] Bull, H, (1977), the Amarchiconl society A study of order in world politics, (London: Macmillam), p 1077.

[3] وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، 2015، ص102.

خلال القرنين السادس عشر و السابع عشر، بالإضافة الاعتراف المتبادل بين الدول، قانون الحرب والسلم ، عقد المؤتمرات بين الدول). و اعتبر النظام الويستفالي اقتباسا من السلام الويستفالي بمثابة إطار جديد و حديث لنظام الحكم يتم من خلالها سن الأحكام و "تطبيقها و مراقبتها و تنفيذها"[1].

-جذور النظام الوستفالي

وبالعودة إلى جذور هذا النظام، نجد أن تجربتي الحكم في اليونان القديمة و ايطاليا عصر النهضة تمثلان حجر الزاوية في تشكيل مجتمع دولي أوربي مرورا بالإمبراطورية الرومانية و خليفتها الجمهورية المسيحية. وكان لنهج الحكم بايطاليا في عصر النهضة تأثير واضح على أسلوب حكام الدول الأوروبية "في فن إدارة شؤون الدولة "[2]. شكلت أطماع بعض الحكام الأوروبيين نحو التوسع و استماتة البعض الآخر في الحماية لرقعتهم الجغرافية نوعا من التنافس تطور في كثير من الأحيان ليأخذ منحى الحروب التي جعلت "الحرب بمثابة مؤسسة دولية لتسوية المنازعات بين الدول ذات السيادة"[3] كحرب ثلاثين عاما1618-1648، وصلت لذروتها في العصر البروتستانتي مما أدى "إلى حدوث شروخ عميقة لدى مسيحي أوربا في القرنين السادس عشر و السابع عشر"[4]. كما دعا مارتن لوثر لضرورة فصل التفكير السياسي عن التفكير الديني، و بالتالي فصل الشرعية السياسية للدولة عن السطوة الدينية التي جسدت الجمهورية المسيحية لفترة طويلة من الزمن 500-1500عام[5] و ذلك كمحاولة لإزاحة النظام الشمولي ومنع امتزاج السلطة الدينية بالقوة العسكرية في الممارسة

---

[1] عبد اللطيف بوروبي، **تحول النظريات و الأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم شعبة العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص50.

[2] جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الترجمة و النشر، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى،2004، ص82.

[3] نفس المرجع، ص83.

[4] نفس المرجع، ص83.

[5] Wolim, s. (1960), politics and vision (Bostom: Little, Brown), world commission on environnement (1987), our common future (the brandt land report: (oxford :oxford university press)

السياسية لنظم الحكم، والتي اعتبرها بيركهارت بداية تصدع النظام السائد في العصور الوسطى(ديني-سياسي) تحت تأثير مارتن لوثر كينغ زعيم حركة الإصلاح البروتستانتي.

بدايات تأسيس النظام الوستفالي

ألجمت معاهدات السلام في ويستفاليا كل التبريرات نحو الميل للحروب تحت مظلة الوحدة المسيحية، و بالتالي تشكل مجتمع علماني. فهي بمثابة البذور الأولى لنشوء دول منفصلة قائمة على مبدئي السيادة الكاملة و عدم التدخل في الآخرين. و بالتالي فقدان الدين للشرعية في تسيير الحكم في ظل مجتمع دولي ناشئ.

و باعتبار أن أوربا كانت تمثل قلب العالم آنذاك، فلقد استغرق تطور المجتمع الدولي الأوروبي سنوات عديدة و قرونا مثله مثل بناء كاتدرائياته المسيحية. فقد كانت النقطة الإجرائية في معاهدة ويستفاليا.

كما يرى مارتن وايت أن سلام ويستفاليا بمثابة فترة النضج للمجتمع الدولي الأوروبي[1]. إلا أن هينزلي كان له رأي معارض بان المجتمع الدولي الحديث لم يتشكل بشكل كامل نظرا لاستمرار تأثير الجمهورية المسيحية[2]، و تعتبر اتفاقيات ويستفاليا و اوتريخت 1713 آخر معاهدتين تشيران إلى بقاء تأثير المسيحية ولو بدرجة اقل، أما بعدها فكل الاتفاقيات كانت علمانية خالصة مهدت لما يعرف ب"قانون أوربا العام"[3].

المطلب الثاني :الدعوة إلى المجتمع الدولي في النظام الويستفالي

من جهة أخرى، كان النظام الويستفالي في نظر ادم واتسون يمثل"ميثاق أوربا المستند على الدوام إلى مبدأ مناهض للهيمنة" وهي تبدو

[1] Bull, H, (1977), op, cit, p :150-2.
[2] Himsley, F.H. (1967), power and the pursuit of peace (Cambridge : cambridge university press), p 153.
[3] Himsley, F.H, op, cit, p 168.

متلائمة مع أطروحة الدبلوماسي البروتستانتي غرو تيوس 'قانون الحرب و السلام' 1625م التي تمثل باكورة فكرة القانون الدولي، تتلخص في نقاط أهمها :

1-الاستقلال السياسي التام لدول أوربا، و تخضع دوله لقانون متساوي.

2-اعتراف الدول يبعضها البعض كنوع من الشرعية و المعاملة بالمثل.

3-اعتبار أوربا مجتمعا دوليا مسيحيا، حيث كانت المسيحية جزء من الثقافة و الهوية الأوربية يصعب فصلها.

4-تحت طائلة القانون الدولي، نشا ميزان قوى بين دول أوربا، رغم وجود محاولات لزعزعة هذا النظام، إلا أن اكبر تهديد واجهه هو خطر نابليون1795-1815.

5- الدول فواعل عقلانية -فهي تعبر عن مصلحة سكانها و حمايتها - بمبادئ شمولية نادت بها الثورة الفرنسية، حيث ساهمت الثورة الفرنسية بإنهاء النظام الملكي على أراضيها بنشر مبادئها المرتبطة بالعدالة، الحرية، المساواة، و جعلها تتعدى حدود الدولة لتشمل كل الدول المجاورة، مما يعني النظر لتلك المبادئ بنظرة شمولية(عالمية)[1].

واعتبر ادموند بيرك **Edmund Burke** أن أوربا " بالفعل دولة عظمى تستند إلى أساس واحد من القانون العام بقدر من التنوع في عادات الأقاليم و المؤسسات المحلية"[2]. فحسبه فالمجتمع الدولي الأوربي قائم على أساسين هما :**1**- احترام الدول المجاورة والاعتراف باستقلالها. **2**- تمكن مسئولو الدولة في حماية المصلحة الوطنية وبالتالي الحفاظ على المجتمع الدولي[3].

[1] عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص 50.
[2] جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص87
[3] Raffety, F.W. (1928), the works of the right honorable, Edmund burke, vi (oxford : oxford university press). P 156-51).

منذ بدايات تشكل المجتمع الدولي، كانت الدولة هي الفاعل العقلاني و المركزي الوحيد في علاقاتها على مستوى الدولي، و كذا تفاعلاتها المحلية، خاصة مع " بروز التحالف بين القوى الكبرى"[1]، و بروز هيمنة بحرية لبريطانيا العظمى مستغلة الثورة الصناعية. كما ساهم تحدي نابليون لميزان القوة في أوربا و زعزعة الاستقرار الذي دام لقرون، الى صياغة وضع جديد في السياسة الدولية مبنية على إستراتيجية التحالفات للدول الكبرى للحفاظ على مصالحها، كما زاد الشعور بالقومية في تماسك الدولة، حيث القومية حلت مشكلة الحدود[2].

المطلب الثالث : الأحداث الدولية وعلاقتها بتشكل النظام الويستفالي

وكان لانهزام نابليون 1815م تأثير بالغ على عزلة فرنسا عن دول كبريطانيا و روسيا، اللتان دخلتا في تحالف مع النمسا و بروسيا، لكن عامل الشك والخوف جعل من التحالف هش و مرن و قابل للتغير خاصة مع تنافس حلف برلين(النمسا، بروسيا، روسيا) مع كل من فرنسا، البرتغال، بريطانيا، اسبانيا.

أثرت فترة نابليون على الواقع الدولي آنذاك، حيث صيغت فكرة جديدة قائمة على استغلال القوة في تحقيق المصلحة، و هي ليست سابقة، فلقد "أطلق الايطاليون العنان للاعتقاد القائل :إن مصالح الدول و سلوك رجالها المحنكين يجب أن يسترشد بهدي مبادئ أخلاقية مستقلة في مضمار السياسة، وأصبح الفكر السياسي من النموذج الواقعي الذي يستند إلى ما يمكننا تسميته 'سياسة القوة' و "المصالح القومية' يعرف بتبرير وجود الدولة، و أصبح يعرف في وقت لاحق ب سياسة الواقع-**realpolitik**- حيث تميز أخلاقيات الدولة و

المبادئ الأخلاقية لرجالها عن الأخلاق الدينية الشاملة أو المبادئ الأخلاقية العادية المتعارف عليها و ترتقي فوقها"[3]. كما تبنى بسمارك هذه الرؤية بعد تأثره بأفكار كلوزيتش و مترينخ، و كانت سببا في تشكيل دولة ألمانية قوية بعد

[1] عبد اللطيف بوروبي، مرجع سابق، ص50.
[2] عبد اللطيف بوروبي، المرجع نفسه،ص50.
[3] Vincent, R.J. (1982) , real politik, in James Mayall (ed), the community of states (london: George Allen Buriwin). P 74.

الوحدة(1871-1945) أثرت على دول الجوار .دفع الشعور بالتهديد لإبرام بريطانيا العظمى تحالفها مع فرنسا1904مكرد فعل على تحالف إمبراطور ألمانيا ويليام الثاني مع الدولة العثمانية، كما تحالفت مع فرنسا وروسيا1907م، بعد ظهور اليابان كقوة جديدة صاعدة في شرق أسيا و هزمها لروسيا 1904-1905م.

تأثر الفكر الاستراتيجي الأوروبي من جهة بحالة الشك السائدة، و بفوضوية التحالفات المرنة(الهشة) التي تتغير على أساس القوة و المصلحة، مما أدى إلى بروز جبهتين جبهة دول التفاهم(فرنسا، بريطانيا، روسيا، إيطاليا) توسعت إلى 15 دولة فيما بعد، وجبهة ثانية(النمسا، المجر، الدولة العثمانية، بلغاريا)، و من جهة ثانية طرح الفكر التوسعي لألمانيا مفهوم جديد و هو السباق نحو التسلح.

ساعد نجاح الثورة البلشفية 1917م، في ظهور نقاش فكري حول مركزية الدولة في التحليل مقابل لمفهوم الفدرالية(لامركزية الدولة) الذي تتبناه الو.م.ا.

ساهمت معاهدة ويستفاليا 1648م، إلى بروز أفكار جديدة على الساحة الدولية :

1. التمسك بالبعد القطري و التحمس للقومية ساهم في تشكيل حدود سياسية و بروز دول مستقلة ذات سيادة.
2. كان لتأثير فلسفة اليونانية القديمة، و نهضة ايطاليا و ما صاحبها من فصل المسحية عن الأمور السياسية، مرورا بالثورة الصناعية التي خلقت حالة سلم مؤقت و حالة حرب متأججة في أوربا(مركز العالم) ثورة في التنظير في حقل العلاقات الدولية(إستراتيجية التحالفات، القوة و ارتباطها بالمصلحة الوطنية، حالة الشك في العلاقات الدولية).
3. الدولة كيان مركزي في النظام الدولي، و جزء أساسي في أي تحليل للتفاعلات الحاصلة على المستوي الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

4. انهيار نظام توازن القوى تبعا لفكرة الطرف القوي يؤثر في الطرف الضعيف التي طورها بسمارك. كما كان من نتائج الثورة الفرنسية و البلشفية طرح لنموذجين متناقضين و هما العقلانية و الشمولية.

المبحث الثاني : الحوارات النظرية

يعبر هذا المبحث عن اراء الاكاديمين من وجهة اكاديمية تجاه العلاقات الدولية و مايحدث فيه, بين مايرى بضرورة تهذيب العلاقات الدولية و بين مايرى العكس في الحوار الاول. و بين ما يمت بصلة العلمية لتلك المنظورات المدروسة عبر اتباعها لمناهج علمية و بين مايرى العكس في الحوار الثاني. و بين تغير و تجدد في الطرح الابستمولوجي و الانطولوجي للنظريات السائدة في الحقل السياسي الاكاديمي مع التركيز على اهم نظريتين في الحوار الثالث(مساحة النقاش الثالث واسعة ولا تسمح بطرحه بشكل مفصل مع النظريات المناهضة لها بالاخص الاشتراكية مع حجم المذكرة المطلوب, و هناك ايضا اختلاف حول تسميته بين نيو-واقعية نيو-ليبرالية و بين الوضعية و مابعد الوضعية و بين مايراه العقلانية و التاملية و تجنبا للتشوش و التوسع ركزت على حوار نيو-واقعي نيو-ليبرالي)

المطلب الأول : الحوار الأول بين المثالية و الواقعية

في ما يظل تركيزنا على التفاعلات بين الدول بما يخدم السياسة العالمية، نجد العديد من الدراسات البحثية تشعبت في دراسة جوانب كثيرة يصعب معها التمييز ما يرتبط بالسياسة العالمية. مما يطرح إشكالية مهمة هي كيف يمكن دراسة كل التفاعلات السياسية في الواقع الدولي، لذا كان لابد من الاستعانة بإطار شكلي تبسيطي يحتوي هذي التفاعلات العبر-دولية، عبر جملة من الفرضيات و الافتراضات تساهم في تفكيك الظواهر السياسية و الأحداث الدولية، للوصول إلى استشراف مسبق، وتعد النظرية أداة تبسيطية عبرها "نحدد

الحقائق "[1] المرتبطة بالسياسة العالمية، فالنظرية ليست خيار، وليس أمر يمكن تجاوزه فهي منظار العالم، و آلية لدراسة العلاقات الدولية و التاريخ السياسي للدول دراسة علمية، ويعد "قسم السياسة الدولية" بجامعة ابروسويث 1919م، أول قسم تحت إشراف ديفيد ديفيس، يهتم بالمسائل السياسية، وقد سيطر على هذا القسم خلال العشرين سنة الأولى التزام معياري قائم على ضرورة جعل العالم كما يجب أن يكون، سمي هذا المنحى بالمثالية، وهو نفس ما نادي به أفلاطون في فلسفته نحو المدينة الفاضلة، من خلال جعل الأرض مكان مناسب لقاطنيها. وعلى خطى الفلسفة الأفلاطونية كان للكونفوشيوسية رأي على لسان منسيوس، حيث اعتبر الطبيعة البشرية هي ميل فطري للمثالية و التي يمكن ان تتشكل في الظروف الصحيحة.

الفرع الأول : موقع الدولة بين المثالية و الواقعية

انتقد هذا النهج المعياري بشدة منذ بداياته، ودعا معارضو هذا التوجه إلى ضرورة رؤية العالم كما هو في الواقع وليس العكس، وسمي أصحابه بالواقعية، فحسبهم طبيعة البشر هي الأنانية التي تفسر جنوح سلوك الإنسان منحى العنف، فالارتقاء بالروح البشرية لدرجة المثالية هو أمر مستحيل، و الوضع الدولي سيبقى على حاله لا يمكن تحسينه. لا يمكن إنكار أن اغلب المحللين و أرباب السياسة كان لهم الميل نحو الفكر الواقعي لأنه الوحيد الذي بإمكانه ترجمة حالة الشك في العلاقات بين الدول، و تبرير السباق نحو التسلح، و التحالفات المرنة، لكن بالمقابل لا يمكن تلقين الأنانية المفرطة لأجيال مما سينعكس على دورهم في دوائر اتخاذ القرار نحو إحلال السلام، أو كإعلاميين ينقل صورة الفوضى على انه أمر طبيعي.

كان من أهم ما جاءت به معاهدة ويستلفاليا، هو تشكل نظام دول، التي يعتبرها الفكر الواقعي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية، التي تتمتع بالسيادة-من

[1] جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص 4.

الجانب القانوني- فلا توجد سلطة فوقية تجبرها على التصرف بطريقة معينة، والفواعل التي تفتقر للسيادة القانونية(الشركات المتعددة الجنسيات و المنظمات الدولية) ملزمة أن تعمل وفق رؤية العلاقات بين الدول. و هذا يتعارض مع الطرح المثالي التي تشكك في اعتبار " أن الدولة هي الطرف الفاعل في مسرح السياسة العالمية"[1]، فالمثاليون لا ينكرون أهمية الدولة في كل التفاعلات' لكنها ليست الفاعل المؤثر في السياسة الدولية، ففي بعض القضايا ملزمون بالالتفات إلى كل الأطراف الفاعلة كالشركات المتعددة الجنسيات، الجماعات الإرهابية، و المنظمات الدولية، و كلها لا تعترف بالحدود الوطنية، حتى الدول تحتاج إلى مؤسسات دولية لضبط فوضى العلاقات الدولية، وحسب الواقعيين فان دول ذات السيادة تتصرف وفق ما تراه صحيح، لان الطبيعة البشرية تدفعها إلى ذلك، فهي طبيعة ثابتة تتسم بالأنانية، و لما لها من أهمية في نظرهم يعتبرون انه هذا الخطأ الذي ارتكبه أنصار المثالية. و لان للمثالية كالواقعية تملك تقاليد قديمة، فهم يرون أن الروح البشرية يمكن أن ترتقي إلى درجة الكمال بالتخلص من الأنانية،فقد عارض جير يمي بنثام همجية التي أصبحت تتصف بها الساحة الدولية، و دعا إلى إقامة محكمة مشتركة[2] وحجته الشهيرة "بين مصالح الأمم لا يوجد في أي مكان أي صراع حقيقي"[3]، فحسب المثالية الديموقراطية ضرورية للارتقاء، ووراءها يكمن التطور و التقدم، فقط يكفي الإيمان بالأفكار على هذا المستوى. وقد ذهب أنصار المثالية إلى ابعد من ذلك، بتفكيك الدولة في حد ذاتها إلى اتحاد مؤسسات بيروقراطية، والمصلحة الوطنية هي جملة المصالح الذاتية لهذه المؤسسات التي تملك حق اتخاذ القرار ضمن حدود الدولة، وقد عبر كانط في المادة الثالثة من مشروع 'سلام دائم'-'يكون الحق العالمي محدودا بشروط الضيافة العالمية'-عن أهمية تصرف الدول بشكل جماعي لإخضاع الإدارات المنفصلة لدول تحت الإرادة المشتركة،وهذا ما أكد عليه ريتشارد كوبدن

[1] جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق، ص 8.

[2] Luard.E. (1992) (ed), basic texts in international relations (London : Macmillam), p 416.

[3] جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق، ص 320.

بالارتقاء ما اعتبره ادم سميث بالانسجام بين مصالح الأفراد التي تعزز عن غير قصد المصلحة العامة إلى انسجام الفرد و الدولة[1]، ولقد هاجم كار (E.H.Carr) هذا الانسجام بين المصالح من خلال كتابه الجدلي **"أزمة العشرين سنة"** (the twenty years' crisis) وهو موجه لفترة مابين الحربين بالخصوص[2]، وفي نفس السياق كانت فكرة "ويليام بن" سنة1693م إنشاء دايت **(Diet)**أوربي التي تطورت فيما بعد إلى معاهدة برلمان اوربي 1992م[3].

الفرع الثاني :علاقة الأمن بمفهومي الصراع و التعاون

تؤمن الواقعية بالقوة العسكرية في الأداء الدبلوماسي للدول في تحقيق التوازن بين المصالح، لان حسبهم العملية السياسية تخضع لمبدأ المساومة و التحالف، و حجتهم في ذلك غياب سلطة فوقية تضبط الفوضى على الساحة الدولية، وبما أن الدولة هي الفاعل الوحيد فعليها الاعتماد على ذاتها –الموارد العسكرية- في تحقيق غاياتها، فالغاية قد تتحقق عبر عملية التعاون، لكن عامل الشك يجعل من الصراع قائم على الدوام، فالصراع هو وضع طبيعي في تفاعلات الدول في غياب سلطة فوقية، ولا يتم تلطيف تلك الحدة إلا عبر سياسة توازن القوى التي تحافظ على بنية النظام الدولي ، والتحالفات ضد الدولة المهددة للاستقرار العالمي . وعلى النقيض تماما، لا ينكر المثاليون مسالة أهمية القوة العسكرية، إلا أنهم شددوا على ضرورة التعاون في جميع المجالات كالمسائل الاقتصادية، البيئية، والتكنولوجية، فالسياسة العالمية هي في الأخير نظام معقد من المساومات بين مختلف الفواعل، كما أن توازن القوة حسبهم ليس ركيزة أساسية، بل أن مختلف النظم و القواعد و الأعراف الدولية هي التي تميز السياسة الدولية، ففي 1517م اعتبر اراسموس **(Erasmus)** أن الحرب وسيلة غير

[1] WYATF-walter,A, (1996), Adam Smith and the Liberal tradition in international relations, review of international studies, 22(1),p 28.

[2] Booth, (1995), dare not to know: international relations theory versus the future, in K.Booth and s.Smith, international relations theory today (Cambridge: polity press), p123.

[3] جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص 317.

مجدية[1]، كما جادل هوبسون (**J.A.Hobson**) بضرورة إنشاء حكومة عالمية تملك سلطة و تنفيذ القرارات تساهم في حماية بنية النظام ، وبالرغم ان الدول تملك الصفة القانونية إلا أنها مجبرة على التعامل مع كل الفواعل المؤثرة في الساحة الدولية.

جعل اندلاع الحرب العالمية الأولى يغير إدراك أصحاب الفكر المثالي بان السلام هو أيضا ليس وضع طبيعي، فرغم وجود تعاون بين الدول المتحاربة، كالترابط الاقتصادي بين ألمانيا و بريطانيا العظمى الذي كان قويا قبل الحرب العالمية الأولى، إلا أن ذلك لم يمنع من قيامها. فلقد نادي ليونارد وولف في هذا الإطار إلى اعتبار السلام وضع أصيل في الطبيعة البشرية يحتاج فقط إلى وعي واليات لدعمه[2]، والعلاقات الدولية المتأزمة تحتاج إلى مؤسسة دولية (وودرو ويلسون) لترتيب الفوضى، فالأمن أوسع من ربطه بمسالة توازن القوى. فالمثالية تقيس المجتمع الدولي بالمستوى المحلي، أي لابد من نظام دولي يقوم على التزامات ديموقراطية و يتحكم في مسالة المساومات و المفاوضات، ويلتزم بحل الأزمات و النزاعات، كما انه يحتاج إلى قوة عسكرية في حالة أي فشل[3].

الفرع الثالث :الدعوة لتأسيس هيئة دولية

كان الالتزام واضح من خلال دعوة الرئيس الأمريكي وودرو ويلسون لتجمع بين دول لأجل السلام المنشود، وذلك تحت قبة مؤسسة دولية تسمى عصبة الأمم، مدعمة بقوة عسكرية مشتركة بين الدول لردع كل أنواع عدوان، وبالتالي إحلال مفهوم الأمن الجماعي بدل توازن القوى، و الذي فسر على انه استجابة مجموعة من الدول لتحالف امني لمنع حدوث أي خطر خارجي يهددها، فالأمن الجماعي يشير إلى " تقبل كل دولة المبدأ القائل أن امن دولة ما هو من

[1] جون بيليس و ستيف سميث، مرجع سابق، ص 317.

[2] Luard.E. (1992) (ed), op, cit, p 465

[3] Suganami, H, (1989), the domestic Anapogy and world order proposals (Cambridge: Cambridge university press). P 94-113.

شان الجميع، و توافق على الانضمام إلى رد جماعي على العدوان"[1] و ذلك حسب المادة 16 من ميثاقها التي نصت على الوقف الفوري لكل العلاقات الطبيعية مع الدول المعتدية، مع وضع الدول المنظمة إلى عصبة الأمم قواتها العسكرية تحت تصرف الأخيرة كلما دعت الحاجة.

وجدت المثالية ضالتها بعد الحرب العالمية الأولى، ولاقت قبولا واسعا على مستوى صناع القرار و الرأي العام، لان الهدف هو منع حدوث حرب مدمرة أخرى. ففرص التعاون في المسائل الاقتصادية و التجارية تعقد من اللجوء للحرب،و في هذه النقطة، اعتبر هوبسون ان انخفاض الأرباح في الأسواق الرأسمالية ناجم عن تدني الاستهلاك فيها، مما يخلق تنافس بين الدول الرأسمالية للبحث عن الأرباح خارج حدودها، مما يعزز النزعة العسكرية و بالتالي نشوء حرب، و سماه هذا السلوك بالامبريالية، و بالتالي مسالة اقتران مصالح الدول بالسلام التي جاء بها المذهب الليبرالي الدولي غير ممكن، نظرا لصعوبة احتواء متناقضات القارة الأوروبية بين النهضة و التوجه المعياري ، وبين استغلال التطور الصناعي في المسائل العسكرية.

قيام حرب عالمية ثانية، كان كافيا لإنهاء فترة المثالية، فرغم تحمس الولايات المتحدة الأمريكية لفكرة النظام الدولي إلا أنها لم تنخرط بشكل ايجابي قي مؤسساته، و التي نادت بها، كما ان عزل قوى عن هذا النظام لدواعي إيديولوجية، جعل من مؤسسة عصبة الأمم ملتقى للقوى المتحالفة مع بعضها، كما عرفت نفس الفترة عدة أزمات دولية، ابتداء من أزمة منشوريا 1931، إلى أزمة إثيوبيا 1935، انتهاء بأزمة احتلال هتلر لأرض الراين 1936 التي عرت المجتمع الدولي .

[1]Roberts and kings bury, B, (1993), introduction: the UN's roles in international society since 1945, in Roberts and Kings bury (eds), united nation, divided world (oxford: clarendon press), p 30.

المطلب الثاني : الحوار الثاني بين التقليدية و السلوكية

"سبق التأكيد على أن النماذج المعرفية -**paradigms**- و الثورات العلمية لا تنشا بصورة فجائية، ولا تعرف التحولات الجذرية سواء على المستوى الكلي- أي مستوى العلم بجميع حقوله- أو على المستوى الجزئي-مستوى علم من العلوم- بل الثابت تاريخيا أن النموذج المعرفي الجديد لكي يحل محل سابقه يحتاج إلى عملية تفاعل فكري زمني"[1].

و في حقل العلاقات الدولية، تأثر علماء الاجتماع بالثورة في العلوم الطبيعية من خلال القدرة على التنبؤ و السيطرة على النتائج، و حاولوا تأسيس نموذج معرفي جديد قائم على التجريب، باعتبار "التجربة الحسية تشكل المصدر المشروع الوحيد للمعرفة"[2].

ولكي يكتسب النموذج المعرفي الجديد المصداقية و القدرة على الإقناع، يكون عبر جزئيتين القدرة على إثارة المشاكل، والقدرة على حلها.

الفرع الأول: الثورة السلوكية و بدايات بروز العلوم السلوكية

و من هنا برزت الثورة السلوكية كتوجه علمي ساد فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد سبق هذه الثورة دراسات أكاديمية متناثرة سبقت الحرب العالمية الأولى، تناولت السلوك البشري ككتاب الطبيعة البشرية في مجال السياسة-human nature in politics-1908م لجراهام والاس Graham wallace، و الذي دعا في كتابه إلى ضرورة الاهتمام بالوقائع السياسية و ربطها بسلوك الأفراد، فحسبه الطبيعة البشرية غير ثابتة. أما هانز ايلو – Heinz Eulau- في كتابه الاتجاه السلوكي-Behavioral Persuasion-1963م، دعا إلى الاهتمام بالدوافع و الأحاسيس التي وراء السلوك البشري[3]. لكن يبقى

[1] محمد ناصر عارف، **"استمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج"**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2002، ص 244.

[2] أنور محمد فرج محمود و تارا طه عثمان،**" ما بعد الوضعية و النقاشات النظرية في العاقات الدولية"**، مجلة جامعة التمنية البشرية، إقليم كردستان، العراق، ص63.

[3] عادل فتحي ثابت عبد الرحمان، "النظرية السياسية المعاصرة، دراسة في النماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر، 2006-2007، ص 104.

كتاب(the process of government)الذي صدر عام 1908م لمؤلفه بنتلي Arthur F.Bently، الكتاب الأم للمدرسة السلوكية، حيث يعزو له الفضل في نقل أسس الاتجاه السلوكي إلى علم السياسة، بعدما ساد في علم النفس و علم الاجتماع و الانثروبولوجيا. كما كان لكتاب المدرسة الأمريكية شيكاغو نصيب في هذا الإسهام من خلال كتاب ' جوانب جديدة للسياسة(New Aspects Of Politics)1925م لمؤلفه تشارلز ميريامCharles Merriam، حيث أشار مؤلفه إلى الاستفادة من "النظرية سيكولوجية في تحليل الواقع السياسي"[1] على غرار ما هو موجود في علم الاجتماع، كما دعا إلى استخدام الإحصاء، كما ركز ميريام على ضرورة الاهتمام بجماعات المصالح كموضوع دراسة في السياسات المقارنة. كما اعتبر كتاب (Power And Personality) ل هارولد لاسويل Harold Lasswell "همزة وصل"[2] بين السلوكيين الآباء (بنتلي و ميريام) و السلوكيين المعاصرين الذين ظهروا بعد الحرب العالمية الثانية، و دعا لاسويل إضفاء مسحة سيكولوجية في الدراسات المختصة بعلم السياسة، "إلى جانب تركيزه على مظهر القوة كمادة"[3].

و الجدير بالذكر أن هذه الدراسات و المؤلفات قبيل الح.ع.2 كانت بمجهود فردي لكتابها و لم تتلاقح فيما بينها لتحقيق تكامل فكري، و أولى مراحل التكامل جاءت بعد صدمة ح.ع.2، و ما تلتها من انتشار الفكر الشيوعي-الاشتراكي، مما حفز الكونغرس الأمريكي لتقديم مساعدة للبحوث الإنسانية عامة والميدان السياسي خاصة، حيث كانوا يرون في مصطلح علم الاجتماع(**Social Science**) تلميح للاشتراكية(**Socialism**)، لذا استبدلوا المصطلح بأخر هو علوم السلوكية(**Behavioral Sciences**) و الذي يشمل علم الاجتماع و علم النفس و الانثربولوجيا و علم السياسة، وبادرت كل من هذه المؤسسات (فورد، كارنيجي ، روكفلر) الى تقديم الدعم المادي المطلوب، حيث كان الصراع على

[1] Eulau, Heing,and othe, political behanior, Amerind publishing CO.PVT.LTD. new York, 1972, op, cit, pp 24-31.

[2] عادل فتحي ثابت عبد الرحمان، المرجع السابق، ص 107.

[3] نفس المرجع ، ص 107.

المستوى الدولي إيديولوجي بامتياز بين قطبين يمثلان بنية النظام حينها الاتحاد السوفيتي- الو.م.أ ،ولقد ساعد في ذلك وصول نخبة من أرباب السياسية الأمريكية الى مناصب سياسية عليا، بالإضافة إلى هجرة النخب الأوروبية(الألمانية على وجه التحديد) الى العالم الجديد التي لها دراية واسعة بعلم الاجتماع و تأثيرهم في حقل السياسة، و كل هذا كان بالتوافق مع سيطرة التحليل الكمي على مناهج البحث في العلوم الاجتماعية، و فسر اهتمام علماء السياسة بالدراسات السيكولوجية نتيجة للآثار المترتبة من الح.ع.2، والبحث في الدوافع و سلوكيات الأفراد التي تؤدي إلى الحرب.

الفرع الثاني :التقليدية و السلوكية كمد خلان لدراسة العلاقات الدولية.

في 1966م،اعتبر هيدلي بول انه "كان هناك مدخلان لدراسة نظرية العلاقات الدولية تتنافسان لجذب اهتمام الباحثين في ذلك الزمن، هما المدخل التاريخي و المدخل السلوكي العلمي"[1] بحيث يستند المدخل التقليدي على الفلسفة و التاريخ و القانون في دراسة موضوع العلاقات الدولية، على عكس المدخل السلوكي العلمي الذي يهتم بالمنهج (**Method**) أكثر من الموضوع (**subject**)، فهي تعبر عن رأي الباحثين الأكاديميين خارج عن إطار الموضوع. وقد "أثارت البحوث السلوكية مقاومة ضاربة عند أولئك الذين يلتزمون نموذجا أكثر ميلا إلى أن يكون تاريخيا(**Historicist**) أو تأويليا(**Interpretive**) في حقل العلاقات الدولية"[2].

دعا أنصار النهج التقليدي التاريخي إلى إتباع أنماط تقريبية تستند مصداقيتها على سياق تاريخي معين- أي استقراء الأحداث و الوقائع- ، حيث أكد ادوارد كار ان "الواقعية تميل إلى التأكيد على القوة التي لا تقاوم للقوى الموجودة و الطابع الحتمي للميول القائمة" وان "الحكمة العليا تكمن في قبول هذه القوى و

[1] أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007، ص 150.
[2] نظرية العلاقات الدولية، التخصص و التنوع، سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016، ص 126.

الميول و التكيف معها"[1]. وكار لا يقصد هنا التي لا تقاوم هي الطبيعة البشرية الثابتة التي يؤمن بها الواقعيون السياسيون، بل العكس فهو يشير إلى جملة قوانين تعني بالتطور التاريخي و الذي يمكن للإنسان اكتشافها من خلال 'العقل الخالص'-كتاب ديكارت- متنصلا بذلك من كل انحياز لإيديولوجية معينة.

أما أنصار المنهج العلمي امنوا بقوانين عالمية خارج عن قالب التاريخ تتحكم حسبهم في سلوكيات الدول، وقد ذهب كارل بوبر إلى حد الحكم بالفشل لكل محاولة اكتشاف قانون للتاريخ، متهما ضمنيا كل طموح عقلاني بأنه يسعى للسيطرة على التاريخ و المجتمع.

الفرع الثالث :المسار التاريخي التقليديين و السلوكيين و النقد المتبادل بينهما

يعبر النقاش القائم بين التقليديين و السلوكيين عن جذور تاريخية لاستمرار الخلاف بين عملاقي الفلسفة أفلاطون و تلميذه أرسطو حول العلاقة بين العقل و الحقيقة، حيث يرى أفلاطون أن العقل هو أساس المعرفة و منه "يمكن للفيلسوف أن يصمم و ينظم مجتمعا مثاليا على أسس عقلانية"[2]. وعلى عكس ذلك، لم ينكر أرسطو أن إحدى طرق المعرفة هي استخدام الفكر العقلاني، لكن يرفض فكرة تنظيم المجتمع طبقا لمفاهيم تجريدية قابعة في فكر الفلاسفة، فحسبه أن السياق الاجتماعي و حتى النسق التاريخي يختلف من مجتمع لأخر لذا يدعو أرسطو في حالة التنظيم السياسي أن يكتب "بعبارات عامة، لكن الإجراءات معنية بالتفاصيل"[3].

استمر الجدل حول العقل و الحقيقة إلى القرن السابع عشر بظهور فلاسفة ك ديكارت، باسكال و هيوم. حيث جادل ديكارت بان الفكر العقلاني هو مصدر الأخلاق، وليس من خلال التجربة[4]، وفي كتابه العقل الخالص اعتبر "العقل

[1] carr, E.H. (1939, 2 nd edn. 1946), the twenty years crisics 1919-1939: an introduction to the study of international relations (London: Macmillam). Op, cit, p 10.
[2] Emmanuel Navon, the second debate: two visions of know ledge, p 615.
[3] Emmanuel Navon, op, cit ,p 615
[4] Emmanuel Navon, op, cit ,p 615

...قادر على إنتاج معرفة صحيحة من تلقاء نفسه"[1]. اعتبر باسكال أن ما جادل فيه ديكارت مردود عليه و لا طائل من ذلك، لان تطور علم الفلك اوجد حدود للعقل. أما هيوم اعتبر العقل "يتعلم فقط من خلال الانطباعات و الخبرة"[2].

استمر انقسام الفلاسفة حول قوة العقل و طبيعته من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر، فالعقلانيون يرون الحقيقة في العقل البشري، أما التجريبيون فيرون أن الأفكار تشتق من الخبرة و لا توجد مفاهيم سابقة. و من هنا كان السؤال قائما حول مدى "قدرة العقل وحده على تفسير التاريخ و تنظيم المجتمع"[3]. جادل روسو بان "الإنسان يولد حرا"[4] فالحرية تعني "التخلص من عباءة التقاليد و المعتقدات" أما بورك فأنكر بان الحرية حالة طبيعية، و اعتبرها ثمرة المجتمع المدني الذي تشكل عبر خبرة أفراده، واعتبر انه من الجهل تحد التجربة كحكمة .

استمر زخم الآراء المتضاربة بين العقلانية/ التجريبية إلى القرن التاسع عشر، فإلى جانب كل من كوندورسيه، فورييه، و كانط، نجد ماركس يبني اشتراكيته على التاريخية كقانون لإعادة بناء مجتمع طوباوي أساسه الثروة و الرفاهية و ذلك من خلال "التخطيط والتنظيم العقلاني"[5]. لكن حايك شجب تطرف التاريخية واعتبر أن الأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية تطورت في المجتمعات بشكل عفوي، فحسبه الأفراد قبلوا قواعد تلك اللعبة و بالتالي من الخطاء الادعاء قدرة العقل على صياغة كل من النظام الاجتماعي و الاقتصادي بصورة مثالية.

[1] Max Har kheimer, the the rationalism debate in contemporary philosophy, In Max Har kheimer between philosophy and social science. Selected Early writings (Cambridge, MA: the Mit press, 1993), p 217.
[2] David Hume, A treatise of human nature (Penguin books, 1969), p 52.
[3] Emmanuel Navon, op, cit, p 617
[4] Jean-Jacques Rousseu, du contrat social (paris: bordas/ université de lettres, 1985), p 60.
[5] Emmanuel Navon, op, cit, p 617.

أما في القرن العشرين، فقد أشار هيدلي بول إلى جملة انتقادات و جهها التيار التقليدي(التاريخي) ضد السلوكيين(التجريبي) ضمن مناظرة بين ستانلي هوفمان و مورتن كابلان، و أوجزها في نقاط تالية :

1- تتصف مواضيع العلاقات الدولية بأنها معقدة، حركية، و سريعة يصعب من خلالها استخدام تطبيقات علمية كالمنطق الرياضي.

2- فشل السلوكيون العلميون في الوصول إلى نضج لأفكارهم تجلى في عدم وصول إلى نظرية أو قانون يخضع لأسلوبهم العلمي.

3- تأثر السلوكيون بالمنهج العلمي في العلوم التجريبية أضلهم عن هدفهم و جعل من المنهج العلمي لديهم تمثال مقدس.

4- إنكار السلوكية للتاريخ و الفلسفة يحرمهم من النقد الذاتي.

كان رد كابلان واضحا في هذا الشأن حول انتقادات التقليديين يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1- السلوكية لا تنكر الفلسفة في منهجها و الدليل أن نظرية النظم تهتم في الأصل بأسئلة فلسفية.

2- المنهج العلمي يفترض تفاعلات الدول هو أيضا نشاط اجتماعي يمكن تحليله بتحليل سلوك وحداته.

3- ترفض السلوكية فكرة أن العقلانية الإنسانية تفي بالغرض للوصول الغايات.

4- اعتماد السلوكية على التحليل الكمي كتعويض عن انتقاد الذات.

بالرغم من هدف السلوكية كان "بناء نظرية ليبرالية عامة وشاملة تفسر كل علاقات المجتمع"[1]. انطلاقا من اعتبار الحكومة مجرد نشاط يخضع لقانون الفعل و رد الفعل(دافيد ايستون و كارل دويتش)، والدستور ليس قوانين و أحكام بل هو

[1] عادل فتحي ثابت عبد الرحمان، مرجع سابق، ص 110.

أيضا نشاط جماعة المصالح، إلا أنها لم تنكر مواضيع الواقعية، بل كان حول المنهج فقط. تعرضت السلوكية إلى فشل ذريع اعترف به ايستون علانية، إلا أن هناك من المنظرين اعتبروا العلاقة بين العقلانية و التجريبية مسمرة و هناك من اعتبر أن "الادعاء بان الجدل بين العقلانية و التجريبية قد وصل إلى نهاية هو ادعاء مفاجئ بالفعل"[1].

المطلب الثالث :الحوار الثالث بين النيو-واقعية و النيو-ليبرالية

مع بداية السبعينات من القرن العشرين، تراجع موضوع العلم في النقاشات النظرية، وأصبح هناك تفاهم اكبر في بعض المواضيع بين النظريات العقلانية في الإطار المعرفي و المنهجي خاصة بين الليبرالية و الواقعية، وتم حتى التجاوز عن بعض قضايا مركزية كنقطة "ما يفترض أن يكون في الواقع" و بين "ما هو كائن في الواقع"، وأصبح هناك تفاؤل كبير في ميدان التنظير في العلاقات الدولية، من التركيز على الاهتمام بالدولة في السياسة الدولية إلى الاهتمام بالمشكلات الكبرى التي تخلق الصراع واطر تعميق سبل التعاون ضمن التفاعلات الدولية في ظل زخم التي تعرفه الساحة الدولية. استمرار جدل النظريات العقلانية بين الليبرالية و الواقعية دليل على وجود افتراضات جديدة في مواقف النظريتين لاستمرار التكيف مع التغير في النظام الدولي، لذا تركز النقاش الثالث بين الواقعية الجديدة و الليبرالية الجديدة في ميدان نظرية العلاقات الدولية حول بعض المواضيع كحالة الاعتماد المتبادل، توسع مفهوم الأمن، و مفهوم الأمن الجماعي.

لإيجاد تبريرات معرفية توسع مفهوم الأمن، و مفهوم الأمن الجماعي لمرحلة الحرب الباردة، فلقد كان "هناك انتقال معرفي في النظريات العقلانية (الواقعية و الليبرالية) من التركيز في التحليل على الوحدات إلى التركيز في التحليل على التفاعلات التي يغلب عليها جانب التغير"[2].

[1] Emmanuel Navon, op, cit, p 622.

[2] وصفي محمد عقيل، المرجع السابق، ص102.

الفرع الأول :النقاشات الجديدة

أ- الطبيعة الفوضوية

حاول ديفيد بالدوين**D.Baldwin** فصل النقاش الجدلي بين النظريتين عبر التركيز على ستة مواضيع، من ضمن التوليفة الفكرية التي ساهمت في تقارب نيو-الواقعية و نيو-ليبرالية هو إقرار كلاهما بالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، يختلف فقط مفهوم الفوضى عند كلا النظريتين، فالواقعيين يفسرون الفوضى باستمرار حالة الشك التي تقود للعنف هي صفة مستمرة ناتجة عن تأثر سلوك الدول في تفاعلاتها بهيكلية النظام الدولي. و الذي يراه كل من كوهين واكسلرود **Axelord** منظري الليبرالية الجديدة "بان الفوضى يعني غياب حكومة عالمية و لكن هذه الصورة الثابتة للسياسات العالمية تسمح بتنوع في أنماط التفاعل بين الدول"[1]، لذلك يربط الفكر النيو-ليبرالي الفوضوية بغياب سلطة فوقية تفرض التزامات على الدول. فالدولة هي الوحدة الأساسية و فاعل عقلاني أناني في التحليل بالنسبة للواقعيين التي تمتلك القوة . أما الليبرالية فهي تبحث عن حدود آمنة مع الدول الأخرى، بحيث يعتبر كوهين "إن تبني فرضية الأنانية العقلانية يضع النقاش على نفس الأساس للنظرية الواقعية". يكمن النقاش هنا في أن أهمية النظام الدولي تعتمد على تهذيب الفرضيات الخاصة بالإيثار و اللاعقلانية. إنني حين أبدا بنفس المقدمات المنطقية لمثل هذه الحوافز، فاني اسعي إلى إظهار أن تشاؤم الواقعية عن التعاون الذي يزيد الرفاهية أمر مبالغ فيه"[2]. و هو ' الاختلاف الأساسي الذي يميز طريقة منهجي الواقعية و الليبرالية الجديدة للتعاون

[1] David Baldwin(ed), "neorealism and neoliberalism : the contemporary debate", columbia university press,1993,P.5.
[2] Niall Ferguson: Hegemony or Empire?, Foreign Affairs, September/October,2003.www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/ferguson.htm.

الدولي"[1]. تشير فضيلة محجوب انه هناك أسباب تطرحها الواقعية الهجومية لتبرير حالة الفوضوية في بنية النظام الدولي و الشك الدائم في سلوك الدول[2] :

ا-على ضوء الخوف و عدم اليقين التي أشار إليها والتز في العلاقات الدولية، مما يفسر سلوك الدول إخلاف وعودها بالمستقبل.

ب- نظرا لتركيز والتز على البناء الفوضوي بدلا من الإنسان و الدولة و التي تفسر حالة الصراع الدائم، لان الدول حينها تسعى للسيطرة على الموارد و الأراضي لزيادة القوة النسبية لتحقيق أمنها.

ج- سعي الدول لرفع قدراتها العسكرية مما يخلق حالة الشك و عدم الثقة مع جيرانها، فالواقعية تعتبر الأمن مفهوم نسبي مما يخلق معضلة أمنية لأنه لا توجد معايير تسمح بالتمييز بين المقاصد الدفاعية و الهجومية من جراء تسلح الدول.

ب- **مركزية الدولة**

في حين كان يشار غالبا في الدراسات للسياسية الدولية حول أهمية مركزية الدولة-الاناركية- في بنية النظام الدولي، والذي يرجعه مكيافيللي و مورجانتو للطبيعة البشرية، والذي يرجعه والتز و آخرون لسبب الاناركية القائمة على المساعدة الذاتية.ردت الليبرالية الجديدة على ما سبق في النقاط التالية :

- تتفق الليبرالية الجديدة مع الواقعية الجديدة حول الاناركية كجوهر في النظام الدولي و تقوم بتلطيفها عبر اقتراح آليات عديدة كالديموقراطية الليبرالية، التعاون الاقتصادي الدولي، و المؤسسات الدولية .و كبقية الواقعيين، يرى والتز ’رفض الدور الرئيسي للدولة في السياسة الدولية لا يكون إلا في حالة أن تصل

[1] حسن عبد الله جوهر ،**تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية**، مجلة" السياسة الدولية"، س /32 ، ع /124 ، افريل /1996 ، ص 63

[2] فضيلة محجوب, **القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة**, مجلة "قراءات استراتيجية", مركز الاهرام, ع/5,ماي 2001 www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ/104.HTM :

قوة الفاعلين الآخرين مستوى مكافئ لقوة الدول العظمى[1]، كانت الليبرالية الجديدة تفعل آليات جديدة لتطوير الأمن الجماعي من خلال حق الفيتو في مجلس الأمن،و تحقيق التعاون عبر مفهومي التشعب و الانتشار ل دافيد ميتراني[2].

ترد الليبرالية الجديدة على نسبية الأمن الذي تدفع الدول لتبني سلوك تنافسي و صدامي، وذلك عبر الاهتمام بالتعاون في ظل مؤسسات دولية، ورغم اهتمامها بمركزية الدولة إلا أنها دعت إلى التركيز على المكاسب المطلقة بدل المكاسب النسبية عبر تحقيق مستويات عالية من التعاون الأمني المشترك لتخفيف حدة الشك.

الفرع الثاني :المواقف الجديدة تجاه التعاون الدولي

في إطار التعاون الدولي، و من خلفية هوبزية ترى النيو-واقعية أن الإحساس بلا امن هو أمر محتم لغياب سلطة فوقية، مما يفسر فوضوية النظام الدولي.و حسب جريكو**Greico**التعاون سيكون صعب تنفيذه و استمراره، فهو لا يعترف بنجاح فكرة الاتحاد الأوربي و يعتبرها فكرة مازالت تمتحن في دور مؤسساتها تجاه دوله. و في نفس السياق، يرى جيرفس**R.Jervis** بان "رغم قوة الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أن حلفائها هم حجر أساس نجاح النظام العالمي، فهي غير قادرة على فرض التعاون في تحقيق المصالح الأمريكية، لإدراكها أمرين هما أن سيرورة الهدم أسهل من سيرورة البناء وان النجاح يحتاج للآخرين"[3]. بالمقابل يرى ادم سميث **Adam. Smith** و المحسوب على الفكر الليبرالي "إن الأفراد حين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة فإنهم يعززون المصلحة العامة.و الآلية التي تتوسط بين دوافع الفرد و مقاصد المجتمع ككل،

[1] بلخثير نجية

[2] عبد الناصر جندلي,**"النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغير في ظل تحولات عالم مابعد الحرب الباردة"**,(مجلة الفكر), العدد الخامس, جامعة باتنة, الجزائر, د.ت.ن, ص120.

[3] روبرت جيرفس,"الإمبراطورية الملزمة", مجلة "فورين بوليسيforeign policy ", النسخة العربية, الكويت, دار الوطن, يوليو/اغسطس 2003, ص74.

هي ما سماه سميث 'اليد الخفية"[1]، و بالتالي النيو ليبرالية تشجع تحقيق المكاسب المطلقة عبر التعاون[2]. يبقى التعاون الدولي ممكن في نظر منظري النيو-واقعية عبر تزايد إنشاء مؤسسات و منظمات دولية وذلك لزيادة بسط هيمنتها و إبراز قوتها[3]. إما النيو ليبرالية فترى أهمية المؤسسات الدولية و استمرارها في تحقيق المكاسب و المنافع المتبادلة لكل الأطراف مما يسهل من سبل التعاون، و بالتالي إعاقة ممارسة القوة في العلاقات الدولية. الفكر النيوليبرالي لا يمنع الدول من تحقيق مصالحها لكن ذلك عبر آليات ناعمة أكثر منها صلبة، فهي تربط القوة بالعلاقة بين الغاية و الوسائل(مبدأ النفعية) و معايير المؤسسات الدولية[4].

الفرع الثالث :المكاسب النسبية و المطلقة.

بين المكاسب النسبية و المطلقة، تركز الليبرالية الجديدة على المكاسب المطلقة و الواقعية الجديدة على المكاسب النسبية[5] . فترسيخا لفكرة الشك تهتم الدول ما تحققه من القوة و النفوذ(مكاسب نسبية) لان صديق اليوم قد يكون عدو في المستقبل، فالتعاون يخلق لها ضبابية حول من سيكسب أكثر. قد يبدو صحيحا أن الدول تسعى لزيادة قوتها و مدى نفوذها، لكن هذا يتطلب التعاون مع فواعل أخرى في البيئة الدولية(مكاسب مطلقة). فحسب جريكو-في معنى كلامه- أن الدولة تقارن قدراتها بالآخرين، لأنها لا تسعى لتحقيق اعلي مكاسب بل منع الآخرين من التقدم عليها في القدرات[6]. ربط دونكان سنيدال**Duncan Snidal** بين المكاسب النسبية و غياب التناسق بين الدول الصغيرة"على سبيل المثال تكون الدولة الأصغر أكثر اهتماما بتداعيات المكاسب النسبية الناتجة عن دخولها

[1] جون بيليس و ستيف سميث, مرجع سابق, ص320.
[2] حسن عبدالله جوهر, مرجع سابق, ص60-61.
[3] Kenneth Waltz: Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol. 25, No. 1, Summer 2000. **http://www.ejournals.ebsco.com/login.asp?**.
[4] Robert Keohane: Institutional Theory and The Realist Challenge after the Cold War, in: David Baldwin (Ed.): Neorealism and Neoliberalism, Op. Cit.,PP. 271-4.
[5] David Baldwin(ed)," neorealism and neoliberalism" , op.cit, P.5-6.
[6] Joseph Grieco, "**Cooperation Among Nations: Europe, American and Non-Tariff Barriers to Trade"**, (New York: Cornell University Press, 1990), P. 39.

في ترتيبات تعاونية مع دول اكبر منها"[1] و حسبه تدفع الدول الكبرى الدول الصغرى للتعاون معها بإعطائها نصيب اكبر من مكاسب التعاون، و بالتالي مقولة المكاسب تعيق التعاون الدولي غير صحيحة بتاتا.

الفرع الرابع :أهمية القوة

ترتبط نجاعة الدولة في احتكار استخدام القوة العسكرية و تحقيق الرفاه الاجتماعي-الاقتصادي خاصة-، و هو ما يميزها عن باقي الأشكال الأخرى(الضعيفة-الهشة-الفاشلة). لا تختلف الواقعية الجديدة عن سابقيها في الاهتمام بالسياسة العليا و التي تكون فيها القوة العسكرية أهم ركائزها، بحيث تعتبر القوة في الفكر الواقعي أساس بقاء الدولة الوطنية ولا يمكن التفريط فيها بأي شكل من الأشكال لأنها تسمح بالسيطرة على الشؤون الدولية و التحرك بحرية كأداة للدبلوماسية و كمؤشر للتنبؤ. حاول روبرت بوويل **Robert Powell** التوفيق بين منطلقات النيو-واقعية و افتراضات الليبرالية الجديدة من احتمالية ارتباط الرخاء الاقتصادي و الرفاهية الاجتماعية بالقوة العسكرية. من جانب آخر، اتهمت الليبرالية الجديدة ارتكاز الواقعية على مبدأ القوة في عمليات التفاوض فيما يخص الاعتماد المتبادل مما يقلل من المكاسب المطلقة لجميع الأطراف، فالتعاون الدولي –حسبها- هو البديل الأمثل عن استخدامات القوة العسكرية، التي ترى في تكلفتها و تعقد القضايا الدولية و تشابكها يجعل من الاستخدام التقليدي للقوة قليل و عديم الجدوى أحيانا. تؤكد الليبرالية الجديدة انه في خضم العولمة أصبحت الهيمنة لا تتطلب استخدام صريح للقوة العسكرية.

تجاوزت الواقعية الجديدة فكرة أن ما يبرر الارتكاز على القوة في التحليل الأكاديمي و تحديد المصلحة الوطنية راجع للطبيعة البشرية الموسومة بالأنانية، وأشارت إلى أهمية القدرات المادية التي يمكن قياسها. ترى النيو-ليبرالية أن

[1] انور محمد فرج, **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية, دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة**, مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية, السليمانية, 2007, ص414-415.

النوايا تلعب دور في تحديد سلوكات الدول، فكوهين يعتبر 'بان الدول تقلق بشان المكاسب النسبية للدول ذات العداء أكثر من الدول المتحالفة[1].

الفرع الخامس :هيئة الأمم المتحدة

إنشاء هيئة الأمم المتحدة 1945م هو اعتراف كل الدول بأهمية المؤسسات الدولية في تلطيف حدة الفوضى، فكلا النظريتين تتقبلان وجود مؤسسات و منظمات دولية. يكمن الاختلاف في رؤية كل طرف لدور و أهمية تلك المؤسسات العبر وطنية، فالليبرالية الجديدة تتمسك بفكرة أن المؤسسات الدولية قادرة على تحقيق التكامل الدولي و تجاوز فكرة الحرب كظاهرة طبيعية في العلاقات الدولية، في حين تصر النيو- واقعية على أن المؤسسات الدولية غير قادرة على كبح الفوضى و بالتالي عدم تحقيق علاقات تعاون. كما اشرنا سابقا، إلى أن العولمة فرضت أدوارا جديدة لتلك المؤسسات الدولية و أصبح يشار إليها بفواعل غير دول، فقدرة الشركات المتعددة الجنسيات التفاوض مع الدول، و تدخل المنظمات الغير الحكومية في قضايا حقوق الإنسان، البيئة و الحريات العامة، قلص من دور الدولة على الساحة العالمية. في حين ترد النيو-واقعية أن المؤسسات الدولية مازالت مرتبطة بالدول و مساهماتها المالية، فهي تقيس أصول الشركات الاقتصادية و الملكية و تمويل البحوث الطبية و دعم المبادرات البيئية مرتكز على الدولة الأم. حيث يرى 'روبرت جيلبين' في شركات متعددة الجنسيات على أنها "شركة ما تنتمي لجنسية معينة تمتلك فروعا معينة إما كليا أو جزئيا داخل اثنين أو أكثر من الاقتصاديات القومية"[2]. فالدولة مازالت تنجح كفاعل أساسي مع التطورات الجديدة التي تتداخل فيها التحديات الداخلية مع المعوقات الخارجية، فهي مازالت تحافظ على النظام الوستفالي.

[1] انور محمد فرج، مرجع سابق، ص417.
[2] نفس المرجع، ص419.

رغم اختصار الحوار النيو- واقعي و النيو- ليبرالي في جملة نقاط إلا انه يبقى حوار أوسع من ذلك و مستمر بين منظري كلتا النظريتين مما ساهم في إثراء حقل العلاقات الدولية و في دور النظريات التنبؤ وتفسير الواقع .

الفصل الثانـي

التحولات الجيو-إستراتيجية بعد الحرب الباردة و أثرها على التنظير

تمهيد

شكلت تسارع الاحداث الجيو-استراتيجية و مساحة تاثيرها صدمة للنظريات حيث كسرت قدسية قدرة النظرية على التنبؤ, و عملت احداث كالعولمة و النظام الدولي الجديد و انهيار الاتحاد السوفيتي على تغيير بنية النظام و انصهار العالم ككتلة واحدة و امر غير مالوف في عملية التنظير . اعاد تعقد الاحداث و تشابكها صياغة المفاهيم السياسية التي كانت من المسلمات كمفهوم السيادة, لذا كان من الضروري التطرق الى كيفية تاثير تلك الاحداث على واقع العلاقات الدولية بدءا من العولمة, النظام الدولي , ثم اهيار الاتحاد السوفيتي و ذلك على شكل مطالب. ثم يتم التطرق الى ماشكلته الاحداث من ازمة التنظير و محاولة بلورتها بشكل سليم على المستوى الابستمولوجي, الانطولوجي, و المنهجي.

المبحث الأول : انعكاس العولمة على السياسة الدولية

يبقى مفهوم العولمة هلامي مرن و قابل للتوسع في شتى المجالات لذا تم التوسع فيه بشكل لافت لانه اهم عنصر في التاثير على البنية الاجتماعية للنظام الدولي تزامنا مع صعود الهوية و الثقافة و البنية الاجتماعية كمفاهيم على الاجندة البحثية.

المطلب الأول : انعكاس العولمة على المستوى الاكاديمي

شكلت العولمة منذ ثمانينات القرن العشرين شعار لمرحلة جديدة من تاريخ البشرية، و تصاعد غير طبيعي للأحداث على المستوى السياسي، الاقتصادي، الاجتماعية والثقافية، و تطور علمي و معرفي كبير. هذه الظاهرة طرحت تساؤلات عديدة حول ماهية العولمة؟، هل تمثل طرح جديد كليا أم أن لها امتدادات تاريخية، وتساؤلات عديدة؟. للإجابة عن هذه الأسئلة لابد من الإشارة إلى الكتابات السابقة في نفس السياق

الفرع الأول :العولمة و نظرية الحداثة

ربط كل من Modelski 1972م، وMorse 1976م ظاهرة العولمة بنظرية الحداثة(Theory Of Modernization)في العديد من نقاط التشابه. حيث تدعو نظرية الحداثة "بشمولية النموذج الغربي للتطور"[1]، و "أن البرنامج الثقافي للحداثة لابد من ان يسير على النحو الذي تطورت فيه في أوربا"[2]. برزت الحداثة بشكل كبير في خمسينات وستينات القرن العشرين، و تزامنت مع تبني فكرة اقتصاد السوق الحرة و التجارة الحرة، و مع تطور التصنيع تضاعفت واجبات الدولة تجاه التحديات الجديدة كما "يضعف في الوقت نفسه سيطرتها على العواقب"[3].

[1]محمد دياب، **العولمة امتداد للحداثة أم نقيض لها ؟** الحركة التقدمية الكويتية.
[2]محمد دياب, نفس المرجع.
[3]جون بيليس و ستيف سميث, مرجع سابق, ص 14.

شكلت الحداثة بثوبها القديم تحدي للدول الغير غربية في مجال الهوية و الثقافة، خاصة بعد ترتيبات الجديدة بعد الحرب العالمية الثانية تمثلت في التحاق كل من ألمانيا و اليابان المنهزمتين بمشروع الحداثة، مما اوجد خيارين لبقية دول العالم اما النموذج الحداثي الغربي، أو النموذج الاشتراكي.

كسر الواقع الدولي فرضية أن المجتمعات سوف تسلك سلوك واحد عام ولو بفترات متفاوتة، وبالتالي التنميط الغربي لمفهوم الحداثة يسقط أمام تقدم النمور الاسياوية، كما يسقط أمام فشل دول عالم الثالث في "اكتسابها أسس المجتمع الحديث حسب المفهوم الغربي"[1].

شكلت الحداثة تحديا للهويات و الانتماءات الثقافية لدول العالم الثالث، مما شكل تصورا على انه شكل جديد للاستعمار و التغريب و بالتالي بروز عداء لكل ما هو حداثي، مما مهد ظهور نظريات ما بعد الحداثة مع سبعينات و ثمانينات القرن العشرين تستوعب تنوع الهويات و تحترم كل الثقافات و الحضارات و الفوارق المعرفية.

يرى بعض المفكرين أن مظهر العولمة هو امتداد لما بعد الحداثة، عبرت في البداية عن سيطرت الرأسمالية في التنظيم الاقتصادي عبر اندماج التجارة و أسواق العالم و حرية تدفق الاستثمارات و تنقل الأموال و البورصات العالمية، متجاوزة بذلك كل الحدود الوطنية، وبالتالي تقليص مساحة السيادة للدولة أمام النشاط الاقتصادي للشركات المتعددة الجنسيات، و لسلسلة المحلات التجارية ك كوكاكولا، مطاعم ماكدونالد زاو بيتزاهات Pizza Hut لقد أعطت تدخلات منظمة العفو الدولية في مجال حقوق الإنسان، و منظمة السلام الأخضر في مجال البيئة و حماية التنوع الطبيعي و ثقب الأوزون، وأخبار الصحف العالمية، و الاتصالات التلفزية، الأقمار الصناعية، وبروز شبكة مواقع العالم world wide web : www وعالمية التهديدات و المخاطر كالتلوث، مرض الايدز

[1] محمد دياب, نفس المرجع.

و أنفلونزا الطيور و كوفيد-19 بعدا اجتماعيا و ثقافيا و صحيا للعولمة أثرت جذريا على العالم. فرضت العولمة منطق التفاوض على الدول مع فواعل جديدة و تراجع استخدام القوة في العلاقات الدولية.

الفرع الثاني :العولمة و الاقتصاد

تتقاطع العولمة في نقاط قد أشار إليها والت روستو Walt Rostow في 1960م، عندما تكلم على النظم الاقتصادية و علاقتها بمرحلة التصنيع. فحسبه يمر نموذج مراحل النمو الاقتصادي ب خمس مراحل أساسية متفاوتة الطول[1] :

أ- المجتمع التقليدي (هي أولى مراحل المجتمع للتقدم نحو النمو، تتميز بتكنولوجيا محدودة، ضعف استخدام التقنيات الحديثة، وهي فترة تسبق تشكل دول مركزية أو أنظمة سياسية، و دوما يتم البحث عن الاستقرار و النظر للتغيير بشكل سلبي)

ب- الشروط السابقة للانطلاق (بداية تغيير الاقتصادي بزيادة الطلب على المواد الخام، مما يحسن من البيئة المادية، مع استخدام أوسع للتكنولوجيا، الذي يحسن مردودية الفرد في الإنتاج،، مما يدعم تطور المصالح الاقتصادية الوطنية،..)

ج- الانطلاق (تعتبر المنسوجات و الملابس أولى الانطلاق لأنها تحت طفرة التكنولوجيا التي تزيد من التحضر و تضمن استمرارية التصنيع،و بالتالي زيادة توسع القطاعات المنتجة للسلع مقابل المواد الأولية،...)

د- الدافع إلى النضج (وفيه تتوسع و تتنوع القاعدة الصناعية و تتحول من تصنيع السلع الرأسمالية بالاستثمار المباشر إلى الاستهلاك المحلي، و يصاحبه تطور البني التحتية لوسائل النقل، ليشمل فيما بعد المدارس والجامعات والمستشفيات،...)

[1] Rostow, w.w. (1960). The five stages of growth-Summary. The stages of economic growth: a non- communist manifests. Cambridge : Cambridge university press.pp 4-16 archived from the original on 2013-02-23.

ه- عصر الاستهلاك الجماهيري الكبير(تشكل مجتمع متحضر، يسيطر عليه القطاع الصناعي بشكل واسع، و يصبح البحث عن الجودة كمعيار للسلع للاستهلاكية،..).

نموذج مراحل النمو الاقتصادي لـ"روستو" ينتمي للفكر الليبرالي الاقتصادي، حيث ربط بين تصورات ادم سميث و الأفكار العصرية للتجارة الحرة، فهو على الأقل "انتبه إلى وجود نموذج واضح للتقدم الاقتصادي"[1]، وهذه الجزئية هي ما يربط نموذج روستو بالعولمة، كما يستندان إلى حركة التاريخ في تحقيق التناغم التلقائي.

تنبأ سابقا كتاب الفكر الاقتصادي الليبرالي بالعولمة، بحيث يرى كوبر Cooper 1968م، إن الترابط الاقتصادي economic interdependance هو وجود اقتصاديات دولتين أو أكثر مرتبطة ببعضها البعض وأن أي قرار أو حدث في بلد واحد أو جزء من العالم سيؤثر على الاقتصاديات الأخرى، كما أصبح للعولمة مواضيع تناقشها من النظم الانتقالية إلى تشابكيه السياسة العالمية و هو ما أشار إليه كوهين و ناي Keohane 1971 و Ney 1976م.

الفرع الثالث :إسهامات الباحثين في أبعاد العولمة

أيضا يوجد أوجه تشابه بين صورة النهائية التي سيؤول إليها العالم نتيجة العولمة و بين ما تصوره سابقا مارشال ماكلوهان Marshall Macluhan، حيث يرى ماكلوهان أن الطباعة في القرن الثامن عشر إلى القرن العشرين هي لون مميز لحقبة من الزمن، حيث ساهمت في دعم النزعات القومية، و الميل للخصوصية، و تخصيص العمل و التمييز بين أوقات العمل و الفراغ. كما يرى ماكلوهان أن التكنولوجيا الحديثة حلت محل الطباعة حيث ساهمت الوسائل الالكترونية في تقريب شعوب العالم و جعله "قرية صغيرة" ف"الزمان و المكان

[1] جون بيليس و ستيف سميث, مرجع سابق, ص15.

قد انضغطا إلى درجة يفقد كل شيء.."[1]. تناول كتابه"الحرب و السلام في القرية العالمية"1964م، بعض الموضوعات النظرية التي أصبحت محل اهتمام العولمة فيما بعد، فالثورة التقنية هي حصان طروادة للعولمة.

كتب جون بيرتون John Burton عن المجتمع العالمي 1972، وهو مصطلح يشير في ثناياه إلى السلام العالمي عبر ماسسته في صورة مثالية و ضرورة البحث عن سبل إيقاف النزاعات الداخلية و الإقليمية و حتى العالمية، تظهر صورة المجتمع العالمي في المساعدات الإنسانية و حقوق الإنسان، كما يشمل شعوب دول عدم الانحياز و الشعوب الغير متحضرة و يحاول ربطها مع بعضها البعض بالاستناد على وسائل الاتصالات. و المجتمع العالمي بدون حدود هي غاية العولمة، التي ترى ذلك يتحقق بالتجارة الحرة، لغة عالمية واحدة، تكنولوجيا الاتصالات و الرقمنة، و إيديولوجية واحدة.(يشار إلى جون بيرتون بأنه هو من استخلص مفهوم النسيج المتشابك cobweb).

أدت إسهامات كل من ميندلوفيتش Mendlovitz 1975، و فولك Falk 1975-1995، في منظمة World Order Models Project التي أنشئت عام 1968م، إلى تقاطعات محورية مع العولمة أهمها المتعلقة بالحكومة العالمية. لقد كانت تلك المنظمة تعمل على استشراف للعلاقات الدولية و إيجاد طرق بديلة للصراع، في تنطلق من الفرد كمستوى تحليل، انطلق مشروع المنظمة من ستينات القرن الماضي لتتوسع مع منتصف تسعينات القرن العشرين.

تعبر أفكار العولمة عن خطوط متوازية مع أفكار المجتمع الدولي، حيث يشير الأخير إلى "كيانات دولية سياسية مستقلة...تتمتع بالشخصية القانونية الدولية"[2]، وبذلك هي تعبر عن فواعل رسمية و غير رسمية، و يتميز المجتمع

[1] المرجع نفسه

[2] عبد الوهاب شيتر، "محاضرات في مادة المجتمع الدولي"، محاضرات ملقاة على طلبة السنة أولى ليسانس حقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية، الجزائر، 2015-2016، ص 4.

الدولي بغياب قانون دولي ملزم للعلاقات الدولية. دافع هيدلي بول Hedly bull عام 1977 عن فكرة المجتمع الدولي"التي رأى فيها تطور كرونولوجي لدول اتفقت على معايير معينة لتؤسس مجتمعا ليس فقط نظام دولي". نفى هيدلي بول تلاشي فكرة الدولة-الأمة التي تريد العولمة تجاوزها و إزالة جميع الحدود نحو مجتمع عالمي.

أشار فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama في كتابه"نهاية التاريخ"1992م، إلى أن الديموقراطية الليبرالية الغربية هي ثمرة نضج السلوك الاجتماعي المجتمع الغربي و آخر مرحلة للتطور الاجتماعي و الثقافي، نافيا أن تحل يوما الاشتراكية محلها، فحسبه الديمقراطية الليبرالية تدعم نظرية السلام الديمقراطي لمستقبل أكثر استقرار. يؤكد فوكوياما بان الرأسمالية كنظام اقتصادي يدعم النظم الديمقراطية، و هذي العجلة ستتوقف مع أنظمة أخرى كالشيوعية، فاشية ، نازية، إسلام. وفي نفس السياق تسير العولمة في دعم أفكار فوكوياما نحو الديمقراطية الليبرالية و بان للتاريخ في كل مراحله مسار واحد تجسد في المجتمعات الغربية.

تتقاطع العولمة في بعدها السياسي مع أفكار مرتبطة بمدى التقدم الليبرالي التي جاءت في أطروحة السلام الديمقراطي على يد كل من بروس راسيت Bruce Russettو مايكل دويلMichael Doyle عام 1983م، والفكرة الأساسية لهذه الأطروحة أن "النظم الديمقراطية الليبرالية لا يقاتل بعضها بعضا"[1]، ويرجع ذلك الى التزام القادة الديمقراطيين المسؤولية أمام شعوبها، و بالتالي تتحاشى الدخول في حرب للمحافظة على ثرواتها و البني التحتية و تلجا إلى المؤسسات الدولية الديمقراطية لفض النزاعات، فالديمقراطيات لا ترى

[1] جون بيليس و ستيف سميث, مرجع سابق, ص 17.

بعضها البعض كأعداء. يقول توماس بين في كتابه "الفطرة السليمة"1776م"تعيش جميع جمهوريات أوربا(وربما نقول دائما)في سلام"[1].

المطلب الثاني: مفهوم العولمة في النظام الديمقراطي

الفرع الاول : تعريف العولمة

يشار للعولمة بالانجليزية Globalization هي ظاهرة عالميّة تسعى إلى تعزيز التكامل بين مجموعة من المجالات الماليّة، والتجاريّة، والاقتصاديّة وغيرها، كما تساهم العولمة في الربط بين القطاعات المحليّة والعالميّة؛ من خلال تعزيز انتقال الخدمات، والسلع، ورؤوس الأموال، و أيضا تعرف أنها عملية تطبقها المنظمات، والشركات، والمؤسسات بهدف تحقيق نفوذ دوليّة، أو توسيع عملها ليتحول من محليّ إلى عالمي، كما تعرف دعم القطاع التجاريّ ضمن كافة أنحاء العالم؛ وتحديداً من خلال المنشآت الكبرى التي تنتج الخدمات والسلع ضمن دول عديدة ومتنوعة.

حسب مارتن البرو **Martin Albrow** 1990 : "تشير العولمة إلى جميع العمليات التي ينضوي سكان العالم من خلالها تحت لواء مجتمع عالمي واحد يدعى المجتمع العالمي".

حسب أنتوني جيدنز **Anthony Giddens** 1990 : "يمكن أن نعرف العولمة بأنها تكثيف للعلاقات الاجتماعية على نطاق العالم و التي تربط مابين المواقع المتباعدة بطريقة تجعل الأحداث المحلية تكتسي طابع الأحداث التي تطرأ على بعد أميال عديدة، والعكس بالعكس"

حسب ايمانويل ريشتر **Emanuel Richter** : "العولمة Die Globallisierungالتشابك العالمي الذي جمع في لحمة واحدة المجتمعات التي كانت سابقا على كوكبنا متباينة و منعزلة و حولها إلى مجتمعات ذات اعتماد متبادل ووحدة من عالم واحد"

[1] نظرية السلام الديموقراطي...من الانترنت.

حسب روبرت كوكس **Robert Cox** 1994 : "من السمات الملحوظة في مسيرة العولمة تدويل الإنتاج، والتقسيم الدولي الجديد للعمالة، وحركات الهجرة الجديدة من الجنوب إلى الشمال، و أجواء التنافس الجديدة التي تسرع وتيرة هذه العمليات، و تدويل نظام الدولة...و هو ما يحول الدول إلى وكالات لعالم العولمة".

حسب روسابيث موس كانتر **Rosabeth Moss Kanter** 1995 : "ينقلب عالمنا شيئا فشيئا إلى مجتمع للتبضع حيث تتوافر الأفكار و السلع في كل مكان و في أن معا".

حسب رولاند روبرتسون **Roland Robertson** 1992 : "لا تلمح العولمة ببساطة إلى موضوعية الترابط المتزايد،بل تنطوي أيضا على قضايا ثقافية و ذاتية(أي مدى و عمق الوعي بان العالم مجال واحد)".

حسب مارتن خور **Martin Khor 1995 :** "العولمة هي ما كنا نحن سكان العالم الثالث نسميه قرونا عدة بالاستعمار"

حسب جيمس روزنو **James Rosneau :** "عالمية الأحداث و تعميقها في مستويات التفاعل و الاعتماد المتبادل.....بين الدول و المجتمعات، وانتشار المعلومات حول الأفكار و الاقتصاد وإتاحتها لجميع الناس، و تذويب الحدود بين الدول و المجتمعات، وانتشار المعلومات حول الأفكار و الاقتصاد وإتاحتها لجميع الناس، وتزايد حركات الأفراد،وتزايد معدلات التشابه بين الجماعات"[1].

حسب ماك قرو **Mac Grew :** " عملية يصبح بموجبها للأحداث و القرارات و النشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة للأفراد و المجتمعات في أمكنة أخرى بعيدة"[2].

[1] مي عبد الله سنو، "الاتصال في عصر العولمة: الدور و التحديات الجديدة"، بيروت، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1999، ص 64.
[2] مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، باتنة، سكاي نات للمعلوماتية و الخدمات المكتبية، ط2، 2006، ص 180.

وحسب التعريفات السابقة، نجد أن تعريفات العولمة متعلقة بثلاث أبعاد هي اجتماعية، اقتصادية، سياسية. في البعد الاجتماعي ترتبط العولمة بثقافة عالمية منبثق اغلبها من هوليود، تخلق تجانس أكثر بين الثقافات و تقلص الفوارق عبر إلغاء عامل المكان و الزمان، ساهمت في ذلك وسائل إعلام و سرعة الاتصالات و يتم التعبير عنها في الفكر السياسي ب **cosmopolitan** حيث يكون فيها الأفراد" يفكرون على الصعيد العالمي و يتصرفون على الصعيد المحلي"[1]. يصبح النسيج العالمي يتأثر بأي حدث في أي مكان لاغية كل الحدود الفاصلة، كذلك تتشكل ثقافة عالمية المخاطر التي تواجه البشرية كالتلوث و مرض الايدز.

في البعد الاقتصادي فقد ساهمت الهجرة بالدفع بالاقتصاد الأوربي نحو التقدم لتوفر العمالة فقد ساهمت الثورة الصناعية إلى زيادة المجالات الاستثمارية و تدفق رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى و تنوع الخدمات والسلع و تأسيس البنوك و البورصات...الخ، إلى زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول لدرجة كبيرة، وقد كانت طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الدول تسيطر عليها حركة رؤوس الأموال و تبادل المنتجات، لتسيطر عليها فيما بعد نقل المعلومات بين الدول ممهدة لتأسيس نظام عالمي جديد يتميز ببروز الشركات المتعددة الجنسيات و الشركات العابرة للقارات، جعلت من العالم سوقا مفتوحا و هو ما يمثل روح العولمة، جعل من الدول لا يمكنها السيطرة على التحول الاقتصادي ولم تعد قادرة أن تبقى منغلقة أكثر.

في البعد السياسي و كما سبق من التعريفات ، هناك من اعتبر العولمة امتداد لمرحلة الاستعمار عبر الانتقال من الاستغلال اللاعقلاني المباشر إلى الاستغلال المتستر خلف العقلانية، العولمة أنتجت مفهوم الامبريالية التي لا تهدد الوجود السياسي لأي دولة بل قد تلغي وجودها الاقتصادي. و كتعريف إجرائي للعولمة، فيمكننا القول بأنها "ربط كل أجزاء العالم في نظام شامل يؤثر في جميع

[1] جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق،ص19.

الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الثقافية، الاجتماعية، حتى الإيديولوجية، ذو اتجاه واحد، لتكريس الرأسمالية و الديمقراطية، كمون الانسجام يجعل أي اهتزاز في منطقة بالعالم لها ارتدادات على مناطق أخرى بالعالم، يراه البعض نوع من الاستعمار كفشل في رفع التحدي، و يراه البعض الآخر منفذ وحيد نحو التقدم و الازدهار".

الفرع الثاني :علاقة العولمة بالمصطلحات الأخرى، مظاهرها وارتباطها بالنظام الديمقراطي

رغم كون كل من "العولمة" و "العالمية" لهما نفس الجذر المشترك من كلمة "العالم" إلا أنهما يملكان دلالتين مخلفتين تماما، حيث أن العولمة تعني Globalisation،والعالمية تعنيUniversalité Universalism/، حيث أن العالمية "تمثل نزوعا لحلم مثالي قديم ومتجدد، يصوب نحو إنسانية كافة ، يقوم على قاعدة الند بين الأمم والشعوب، دون اعتبار للعرق أو الثقافة أو الطبقة أو بناء القوة، ويتصل بالتنوع الثقافي وتقبل ثقافات الغير وتفهمها، والتوجه والرغبة في مشاركة الآخر، بينها لمنجزات العلوم ّوالانفتاح على مختلف التجارب الحضارية، والتبادل الحر والتكنولوجيا والفنون، انطلاقا من قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان واحترام القانون وحماية البيئة وتحسين ظروف المعيشة لكل البشر"[1]. أما العولمة "فهي النقلة النوعية الحالية في تطور النظام الرأسمالي، كواقع اقتصادي تكنولوجي معلوماتي سياسي أقرب إلى المصلحة والبرجماتية، منطقتها إمبراطورية على امتداد الأرض والفضاء الذي تتحكم فيه القوة الكبرى، وهدفها الهيمنة على اقتصاد العالم وجعله سوقا واحدة مفتوحة لإنتاج الدول المتقدمة، ووسيلتها الانفتاح الاقتصادي والشركات الكونية للمعلومات والإعلامّ والخصخصة والفيض الحر"[2]، وهي أيضا انسلاخ عن قيم ومبادئ وتقاليد وعادات الأمة؛ وإلغاء شخصيتها وكيانها

[1] محمد حافظ دياب، "الترجمة ورهان العولمة"، موقع: http://www.djazairess.com.2009/03/16.
[2] محمد حافظ دياب، نفس المرجع.

ونفي للآخر؛ و إحلال للاختراق الثقافي محل الصراع الإيديولوجي، بل إرادة لاختراق الآخر ، وسلبه خصوصيته و بالتالي نفيه من العالم[1].

مثلت المرحلة بعد الحرب العالمية الثانية إلى 1950 فترة ذهبية لحوكمة الفدرالية العالمية، و قد أشار ويندل ويكلي في كتابه "عالم واحد" 1943م،إلى ضرورة استبدال هيئة الأمم المتحدة بحكومة فدرالية عالمية، وهو نفس السياق لكتاب "علم تشريح السلام" لصاحبه امري ريفز الذي يعد مرجع لأنصار الفدرالية العالمية. كل هذا مثلت بداية التفكير في الحكومة الدولية و التي يشير معناها "تكثيف الروابط فيما بين كيانات قومية"[2]، مع الحفاظ على استقلالية الدول بحدودها المرسومة، كما لا يلغي تأثير الفواعل الرسمية في العلاقات الدولية، في حين أن العولمة تشير إلى انتشار الظواهر العالمية في كل مناطق العالم عبر مثلا نشرات الأخبار أو مواقع التواصل الاجتماعي، و لا تتأثر بالحدود المنفصلة أو الانقسامات بين الدول الوطنية.

من أول صور العولمة نجد الاتصالات Communications التي تتشكل في شبكة القنوات العالمية، الكمبيوتر، الهاتف المحمول، البريد الالكتروني، و التي جعلت من العلاقات العالمية تتأثر بشكل ضعيف بالحدود المنفصلة للفواعل الرسمية. حيث سمحت التكنولوجيا جعل سكان الكرة الأرضية تتصل ببعضها بشكل فوري عبر البريد الالكتروني او الفاكس مختزلة عامل الزمان و المكان.

دعمت العولمة أفكار النظرية الليبرالية في ضرورة الاهتمام أكثر بدور الفواعل الغير رسمية (المنظمات Organizations) كمنظمة العفو الدولية Mnesty International، منظمة السلام الاخضر، منظمة حماية الملكية الفكرية العالمية World Intellectual Property Organization، وغيرها من المنظمات و الشركات العالمية التي قلصت من

[1] "العرب و العولمة"، مركز دراسات الوحدة العربية، مجموعة باحثين، ص 301.
[2] جون بيليس و ستيف سميث, مرجع سابق, ص 30.

دور الدول و حتى من استقلاليتها، و تعتبر أن سكان العالم مجرد زبائن فعليين و محتملين لنشاطاتها.

من ملامح العولمة هي عالمية المخاطر و الأوبئة، والتي تجسدت على المستوى البيئي Ecologicallyفي "ثقب الأوزون" عبر تغير مناخ الكوكب، بالإضافة إلى مخاوف متزايدة من تراجع الموارد الطبيعية و مدى تأثر التنوع الحيوي بتغير المناخ على كوكب. هذه المخاطر ستتأثر بها كل دول العالم بدون استثناء.

ساهمت الشركات العالمية كشركة نيسان اليابانية Nissan،و المصانع العالمية خاصة في قطع و عجلات السيارات (ميشلان)، بالإضافة إلى الرقائق الالكترونية الدقيقة Micro electronics،و مخابر تحضير و معالجة مواد التجميل، و مراكز البحث، بالإضافة إلى مراكز تجميع المواد الأولية و إعادة تدويرها، و مخابر مراقبة الجودة في توسيع الإنتاج Production، بدون نسيان البورصات العالمية التي تعمل بدون انقطاع و تعتمد على شبكات الانترنت، و زيادة الاعتماد على بطاقات الائتمان Credit Cardsلتسهيل تنقل الأموال العالمية كالدولار، الاورو، الين، و المارك...الخ.

أثرت التكنولوجيا التي تعتبر جوهر العولمة في الصناعة العسكرية، في تطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات، و ثورة في الأقمار الصناعية الإستراتيجية الموجهة للتجسس. كانت بداية استخدام التكنولوجيا الحربية في حرب الخليج الثانية من طائرات أسرع من الصوت، واستخدام وسائل الإعلام في حرب الدعاية، والتمويل الالكتروني للحملات العسكرية.

رغم الانتصار الكبير التي حققته الديمقراطية على الأنظمة الشمولية ذات الحزب الواحد، وأصبح عبرها النموذج الديمقراطي معيار للتقدم و الازدهار، و تجسيدا لاحترام حقوق الإنسان و العدالة والمساواة و تعبيرا عن الإرادة الشعبية و سيادة القانون. و رغم أن العولمة تدعم بشكل كبير الديمقراطية و أفكارها

الليبرالية، إلا انه هناك بعض خروقات لمبادئ الديمقراطية في ظل العولمة، بحيث لا يضمن تعدد الأحزاب مشاركة واسعة للمشاركة الشعبية في الانتخابات و بالتالي المساهمة في تسيير مؤسسات الدولة، كما انه دوما تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان. و بالنسبة للدول التي تتميز بدرجة عالية من الشفافية في حقوق الإنسان فإنها غير قادرة على استشارة مواطنيها في قضايا تطرحها منظمات دولية كصندوق النقد الدولي سواء اقتصادية أو اجتماعية، فارتدادات العولمة في الشأن الداخلي غير متحكم فيها. حتى أن الوكالات الراعية للنظام العالمي الجديد ك مجلس حكام البنك الدولي، مجلس الوزراء الأوربي، مجلس الأمن الدولي لا تضمن ممارسة فعلية للديمقراطية في العالم، حتى ان اتخاذ القرارات على مستواها يتم في جلسات مغلقة. وبالتالي فالعولمة تمارس ضغط رهيب على الممارسة الديمقراطية رغم أنهما وجهان لعملة واحدة.

المبحث الثاني : النظام الدولي الجديد و أهدافه.

يعتبر خطاب الرئيس الامريكي بوش الاب بداية ميلاد نظام عالمي على اسس و افكار و ثقافة امريكية كوسيلة جديدة للسيطرة على العالم و استعمار ناعم بعيدا عن شكله التقليدي و بمثابة بداية تموقع بشكل جيد للافكار الليبرالية على حقل التنظير. تم التوسع ايضا في هذا العنصر للتركيز كيف شكلت الاحداث و الازمات نظام جديد بشكل تلقائي بناءا على نظرية الشواش chaos.

المطلب الأول :مفهوم النظام و النظام الدولي الجديد و تقسيماته

يشار إلى كلمة النظام " مجموعة من الكيانات المتنوعة التي يوحدها التفاعل المنتظم طبقا لشكل من أشكال السيطرة"[1]. يفرق عبد القادر فهمي في مفهوم النظام بين مصطلح Système ومصطلح Ordre، حيث يفترض المصطلح الأخير بوجود سلطة فوقية تفرض وجودها على الآخرين والالتزام

[1] براهيم احمد, "الدولة العالمية و النظام الدولي الجديد", اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الفلسفة, كلية العلوم الاجتماعية, قسم الفلسفة,جامعة السانيا-وهران,2009-2010,ص69.

بها، أما مصطلح Système التي تعبر عن توصيف مجموعة الأنماط السلوكية في غياب سلطة عليا، فهو مجموعة قيم وأعراف و مبادئ و قواعد تلتزم بها الدول في تصرفاتها، لكن المجتمع الدولي ينكر وجود سلطة فوقية قاهرة عبر التاريخ[1].كما يعرفه مورتن كابلان "مجموعة النماذج و القواعد المترابطة التي تحكم عمل العلاقات بين الدول و تحدد مظاهر و مصادر الانتظام فيها خلال فترة زمنية معينة"[2].كما يرى مصطفى علوي النظام "شبكة معقدة من علاقات الاعتماد المتبادل بين أجزاء ظاهرة ما،و مكوناتها بالإضافة إلى العمليات التي تنشا من استمرار هذه العلاقة و انتظامها و على علاقات التأثير المتبادل بين هذه الكيانات و البيئة المحيطة به"[3]. و حسب مولستي فالنظام يعبر "عن تجمع لمجموعة فواعل مستقلة تتميز باستمرار التفاعلات التي تتم بشكل منتظم"[4].

حسب معجم مصطلحات العولمة ،يعني النظام الدولي "هو الوضع بين الدول التي تكون العالم الذي نعيش فيه....،و هو عادة يختلف من زمان لآخر، و لكل حالة من حالات النظام الدولي أعضاء مهيمنين لهم مصالح عليا في هذا النظام و أعضاء هامشيين و قواعد عامة حاكمة لهذا النظام"[5].و حسب عبد القادر فهمي "هو مجموعة القيم السائدة و الآليات المستخدمة والسياسات التي تعتمد من قبل الوحدات الدولية و التفاعلات الناجمة عنها"[6]

حسب قاموس بنغوين للعلاقات الدولية، فان النظام الدولي "يستخدم أحيانا كمرادف لInternational Order و يشير إلى نمط الأنشطة أو مجموعة

---

[1] عبد القادر فهمي, "النظام السياسي دراسة في الاصول النظرية و الخصائص المعاصرة, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 1995, ص 54-55.
[2] عبد القادر فهمي, "النظام الاقليمي العربي", دار وائل للنشر, عمان,ط1, 1999, ص 15.
[3] مصطفى العلوي, "التحرك الياباني و التوازن الجديد في اسيا", مجلة السياسة الدولية, العدد56, سنة 1979, ص 68.
[4] عبد القادر فهمي," النظام الاقليمي العربي", ص 15.
[5] اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي,"معجم مصطلحات عصر العولمة(مصطلحات سياسية و اقتصادية واجتماعية و نفسية و اعلامية), ص459. www.kotobarabia.com:
[6] عبد القادر فهمي,"النظام الاقليمي العربي", ص15-16.

التدابير التي يتميز بها السلوك المتبادل للدول. وبهذا المعنى فان له عددا من النعوت الرسمية -سياسي، دبلوماسي، قانوني، اقتصادي، عسكري- ما يعطي منهجا و انتظاما للعلاقات الدولية"[1].

حسب عبد القادر فهمي فالنظام الدولي يمثل أولا نسقا من التفاعلات أو العلاقات التي تتميز بالوضوح و الاستمرارية و التي تكون بمجموعها بنية للنظام أو هيكله...،مدرك النظام الدولي يؤشر ذلك الإطار الذي تنتظم فيه وحدات كيانية، يترتب على وجودها سلسلة متعاقبة من الأفعال و ردود الأفعال، يتمخض عنها نتائج سلبية أو ايجابية على البعض من ناحية و على النظام الذي تنتظم فيه من ناحية أخرى[2].

تقسيمات النظام الدولي الجديد :

يشترط توفر أربع شروط ضرورية للنظام الدولي، شرطان ماديان يتضمنان وجود وحدات أساسية تحتوي على قدر كبير من التفاعل بينهم، وشرطان معنويان متعلقان بدرجة وعي الوحدات الأساسية بالمشكلات التي قد تواجه وجودها المشترك، والالتزام بإيجاد تدابير دولية مناسبة لحلها.

يتم تقسيم النظام الدولي إلى أربعة عناصر هي فواعل Actors و تسمى أيضا وحدات النظام Units ،الهيكلة Stracture، التفاعل Interaction ،البيئة. تضمن الوحدات ديمومة النظام الدولي عبر جملة التفاعلات المستمرة. فالفواعل تشمل الدولة القومية، و المنظمات الدولية ذات أهداف واسعة النطاق، تلعب دور الضابط لحالات الاضطراب التي تعتري من حين لآخر النظام الدولي، و داعم للأنشطة التعاونية. أما هيكلة النظام فتعني تراتبية الفواعل في المشهد الدولي على أساس القوة التي تشمل المقدرات المادية و المعنوية التي تؤثر على سلوك وحدات أخرى، و حجم التأثير و الدور الذي تلعبه في الساحة

[1] غراهام ايفانز و جيفري نوينهام, قاموس بنغوين للعلاقات الدولية, مركز الخليج للأبحاث,ط1, 2004, ص 365.

[2] براهيم احمد, مرجع سابق, ص 70.

الدولية والتي تمنح لتلك القوى صفة القوى القطبية فإما تكون قطبية أحادية مما يجعل النظام تسير آلياته وفق إرادته، أو ثنائية قطبية ببروز قوتين متكافئتين أو متعدد الأقطاب ببروز قوى متوازنة في مصادر القوة[1]، وقدرة التحكم في حجم التفاعل من خلال ادراة الأزمات وإيجاد حلول لها. يشكل النظام الدولي هيكلا تفاعليا بين وحداته مما يخلق سلسلة من الأفعال و ردود ، قد تأخذ هذه التفاعلات شكلا تعاونيا او صراعيا او قد تجمع الصورتين معا، تتميز هذه التفاعلات عفوية وغير إلزامية تمثل المصالح المشتركة، و تفاعلات إلزامية تعاقدية، و التمييز بين هذه التفاعلات تكون بالتركيز على طبيعة السيطرة أو حجم التأثير الذي تفرضه الفواعل على مختلف التفاعلات. إن الوحدات المشكلة للنظام الدولي هي فاعلة و تخلق أنماط مختلفة من التفاعلات ضمن إطار محدد تمثل البيئة الدولية "فطبيعة الواقع الدولي تتألف من وحدات سياسية متفاعلة، و هذا التفاعل لا ينشئ في فراغ و إنما في إطار أوسع يضم كافة الوحدات و يؤطر نشاطاتها وتفاعلاتها المتعددة الأبعاد و المتنوعة المضامين"[2]، و بالتالي تكون البيئة هي العنصر الرابع في النظام الدولي.

المطلب الثاني :خصائص النظام الدولي، عناصره و شروطه

ساهمت أحداث دولية مهمة في تشكل نظام دولي جديد وفق إجراءات سلمية، يختلف كليا عن النظام قبل1990م الذي تشكل بعد حرب عالمية[3].

انفراد الولايات المتحدة بالنظام الدولي من الناحية السياسية و العسكرية(قطبية أحادية) كبديل عن الثنائية القطبية، فعلى الصعيد السياسي، تتميز بإدارة الولايات المتحدة الأمريكية للمجتمع الدولي، و استبشار العالم بمرحلة استقرار و سلام.لكن بعد 09/11 ظهرت ثنائية جديدة تتمثل في صراع

[1] احمد ثابت, "الدولة و النظام العالمي", مركز البحوث و الدراسات السياسية, مصر, 1992, ص 25.
[2] جوزيف فرانكيل," العلاقات الدولية", تر : غازي عبد الرحمان القيصي, مطبوعات تهامة, جدة, ط1, 1984, ص93
[3] احمد فؤاد رسلان, "نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة, الهيئة المصرية للكتاب, مصر,1987, ص 25.

الو.م.أ مع الإرهاب الدولي والدول المارقة-حسب وصف الو.م.أ- داعمة للأنشطة الإرهابية، وتحرك الو.م.أ بشكل أحادي في حربي أفغانستان و العراق اظهر مدى تأثيرها على سلوك الحلفاء(الدول الأوروبية) التي أظهرت عجزها عن تكوين قوة سياسية رغم قوتها الاقتصادية الكبيرة. أصبح النظام الدولي ذي إيديولوجية غربية رأسمالية بعكس نظام ثنائي القطبية[1] .وعلى المستوى العسكري، فاستنادا على ضخامة القوة العسكرية و النووية، احتلت الو.م.أ زعامة العالم ترجمتها بعدم الالتزام بالشرعية الدولية، فنتيجة للتقدم العلمي، الذي انعكس على مجال الاستخبارات و التجسس الالكتروني، مراقبة بالأقمار الصناعية، و تطور الطائرات الحربية و السفن و الغواصات، مما سمح لها بانتشار القواعد العسكرية الأمريكية عبر العالم متماشية مع حل الأحلاف الاشتراكية.

صبغت الثقافة الأمريكية – ثقافة الكوبوي- المظهر الخارجي المجتمع الدولي، عبر تسخير وسائل إعلام ضخمة، وأعمال فنية (هوليود)، في ظل تعدد ثقافات و الحضارات و حتى الأنظمة السياسية[2].

شكل انهيار الإيديولوجية الشيوعية فراغ للنظام الدولي القائم على ثنائية إيديولوجية متصارعة، على إثرها وجه الغرب الصراع نحو الإسلام كشكل إيديولوجي و مشروع حضاري مهدد له.فلقد ساهم الإعلام الغربي في ربط الإسلام و المسلمين بالإرهاب، كما ساهمت هوليود بربط صورة الإرهابيين بشكل المسلمين، مع بروز مفاهيم متعلقة بها كالتطرف و الأصولية و ذلك لدعم

[1] ياسر ابو شامة, "النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي و التصور الاسلامي", دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة, مصر, ط1, 1998, ص 07.
[2] كانتور, روبرت,"السياسة الدولية المعاصرة", ترجمة : احمد ظاهر, مركز الكتب الاردني, 1989, ص 75.

فكرة صراع الحضارات التي تكلم عنها صموئيل هنتغتون في كتابه"صراع الحضارات"[1].

على المستوى الاقتصادي، يتقبل النظام الجديد تعدد الأقطاب لتحقيق توازن و ضمان الاختلالات التي تحدث بين الفينة و الأخرى جراء الأزمات العالمية كالاتحاد الأوروبي، و دول جنوب شرق آسيا...الخ.

على المستوى الدولي، نجد تعدد الفاعلين من خلال بروز شركات متعددة الجنسيات و المنظمات الغير حكومية التي نازعت الفواعل الرسمية في مصادر السلطة وقلصت من سيادة الدول تجاه بعض القضايا العالمية. كما خلقت العولمة الأمريكية فاعل هلامي له استقلال ذاتي و جماهير متعاطفة معه ليس له مؤسسات لكنه مستغل للتكنولوجيا وهو الإرهاب الدولي. بالإضافة إلى تزايد منظمات حقوق الإنسان و المدافعة عن البيئة.

كانت عدد الدول الموقعة على ميثاق الأمم المتحدة 51دولة، و تزايدت فيما بعد لتصل إلى 203 دولة عبر القارات اجمع. هذا الأمر سمح بعودة الاستقطاب Polarization ،من خلال عودة المنافسين الدوليين الصغار كالهند و اليابان، وعودة بعض القوى الكبرى ذات ثقل اقتصادي و سياسي كالصين وروسيا خاصة خلال الفترة الثانية من القرن العشرين إلى رقعة الشطرنج الدولية،مما يسمح بإعادة تشكيل هيكلة النظام الدولي و الانتقال من أحادية القطبية إلى متعدد الأقطاب. لكن الو.م.أ في ظل هذا النظام لا تبحث عن تأسيس نظام جديد بقدر بحثها عن توافق مصالحها مع مصالح الدول الصاعدة، و بالتالي فهي تسعى لاحتواء قوى صاعدة كالصين و الهند لمنع تشكل نظام متعدد الأقطاب

[1] Stanely Hoffmann, le dilemme americain,Suprématie on ordre mondial, Ed-Economica,Paris1982,P-P95,98.

قبل تشكل النظام العالمي الجديد، سارت الو.م.أ إلى تبني سياسة الردع لاحتواء الاتحاد السوفيتي باعتباره المهدد الأول للمصالح الأمريكية في العالم، عبر الضغط عليه بالابتعاد عن التهديد مع التلويح المستمر باستخدام الأسلحة النووية، و مع انهيار الاتحاد السوفيتي قللت الو.م.أ من تدخلاتها العسكرية عبر العالم بالتوافق مع خطاب بوش الأب بإعلانه ميلاد نظام عالمي جديد. لكن بعد أحداث 11سبتمبر، توجهت الو.م.أ نحو تبني سياسة جديدة تسمى الضربات الاستباقية لمحاربة الإرهاب العالمي و الدول الداعمة له و التي سمتها بالدول المارقة، تجل ذلك تدخلاتها بالعراق، أفغانستان، سوريا، و الضغط الدولي على إيران و كوريا الشمالية، تخللتها اتفاقيات للحد من انتشار الأسلحة النووية ستارت2 عام 1993 بين روسيا و الو.م.أ لمنع انتشار الأسلحة النووية من دول الاتحاد السوفيتي إلى الدول المارقة.

ما ميز النظام الدولي الجديد هو تضاؤل اعتماد على القانون الدولي، فقوانين منظمات حقوق الإنسان، و منظمات السلام ، وحماية البيئة تضغط على الدول الإقليمية و الصغرى و تتغاضى عن الدول الكبرى و خاصة النووية من المعسكر الغربي، حيث مارست الو.م.أ حصارا على كوبا و العراق مما أدى إلى انتشار الأمراض و المجاعات ، حتى انتهاكات الإسرائيلية على فلسطين فهي تحت حماية و أعين الو.م.ا.

أهم ما جاء به نظام ويستلفا نيا هو تشكل الدولة الوطنية ذات سيادة كاملة على أراضيها. و تحت مظلة النظام الجديد تآكل عنصر السيادة نتيجة لعدة عوامل بغض النظر عن دور الو.م.ا، من بينها بروز فواعل جديد هي شركات المتعددة الجنسيات، و المنظمات الإقليمية و الدولية الغير حكومية، رجال الأعمال و الضغط، تشكل أسواق تجارية عالمية...الخ. بالإضافة، إلى تحول سلوك المنظمات الدولية من الانتقال من سيطرة الدولة القومية إلى الاستقلال التام و التدخل في القضايا الدولية، تجلى ذلك في تدخل الأمم المتحدة تحت

غطاء الجانب الإنساني في الصومال دون موافقة الدولة المعنية. كما ساهمت العولمة و الانترنت في اختراق سيادة الدول في ممارسة الوظيفة الاتصالية في الجانب الثقافي و الإعلامي.

يرى د. اسماعيل علي سعيد انه هناك تغير بارز في الأولويات بالنسبة للقضايا الرئيسية الدولية التي كان التركيز فيها بالأساس على الجانب الأمني[1]. حيث كان للجانب العسكري وزن هام في السياسة الخارجية للدول و على التفاعلات الدولية، و بعد انهيار الاتحاد السوفيتي و تشكل النظام الجديد أصبح للجانب الاقتصادي دور اكبر في أدوات السياسة الخارجية للدول، و في القرن الواحد و العشرين أصبحت المعلومات والتكنولوجيا ازاح العامل الاقتصادي، و قد ترتب عن هذا الشكل :

1. رغم قوة الهائلة لبعض الدول الكبرى إلا أن ذلك لا يمنع من تهديد أمنها كروسيا.
2. بروز دول لا تملك قدرات عسكرية هائلة لكن أمنها غير مهدد كاليابان.
3. تغير مضمون التحالفات من ذات طبيعة عسكرية إلى اقتصادية كاسيان، نافتا، الاتحاد الأوروبي، اوبيك...الخ.

هناك من اعتبر أن ما يميز النظام الجديد هو ان الدولة أصبحت لا تعتبر لاعب أساسي في بناء مستقبل العلاقات الدولية على جميع المستويات ، فليس هناك مكان للأنظمة المستقلة إلا تحت تكتلات، و هذا بالاستفادة من الثورة التكنولوجية الهائلة في سرعة الاتصال و انتقال المعلومات. مما اثر على التحولات السياسية في النظام الجديد بخلق عدم التجانس بين وحدات النظام الدولي من حيث حجمها و قوتها، و عدم الاتزان بين دول الشمال و دول الجنوب عبر استمرار التبعية التكنولوجية و الصناعية للأخيرة لدول الشمال. ساهم عدم التجانس في تصاعد تحديات أمنية كالإرهاب، و الحروب الأهلية في

[1] اسماعيل علي سعيد, دراسات في المجتمع و السياسة, دار النهضة العربية للطباعة و النشر, بيروت, ص 134.

وسط و غرب إفريقيا والتوترات السياسية في الشرق الأوسط و القوقاز و دول البلقان، وصعوبات بيئية كالاحتباس الحراري و التصحر و الزلازل و الفيضانات...الخ.

المطلب الثالث : انهيار الاتحاد السوفيتي

شكل تاريخ 1991/12/26 تاريخ انتهاء حقبة من الزمن، تمثل بتفكك الاتحاد السوفيتي، عقب قرار مجلس السوفييت الأعلى تحت رقم(H-142)، نتج عنها تشكل رابطة الدول المستقلة لتحل محل الاتحاد السوفيتي عقب اجتماع ممثلو 11 دولة مكونة للاتحاد السوفيتي قي غياب دول البلطيق و جورجيا. و سبق هذا الإعلان بيوم استقالة الرئيسي السوفيتي ميخائيل غورباتشوف.

على الصعيد الدولي، تفكك الاتحاد السوفيتي أعطى معنى لنهاية الحرب الباردة، و نهاية للعداء المستمر بين حلف الناتو و حلف وارسو، و تغيير جذري في بنية النظام الدولي الذي تحول من ثنائية إلى أحادية قطبية بزعامة الو.م.ا. على المستوى الأكاديمي، تأثرت النظريات الكبرى بالأحداث الدولية من هذا التفكك بالإضافة إلى ثورات 1989م و أصبحت غير قادرة على استيعاب تلك التحولات الجذرية، نتيجة لصعود عوامل الهوية، الثقافة، البنية الاجتماعية في الأجندة البحثية مع تراجع العامل العسكري و الاقتصادي.

على المستوى الداخلي، اعتبر الاتحاد الروسي هو الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي. انطلاقا من هذا، قامت روسيا بتشكيل مجموعات اقتصادية على غرار المجموعة الاقتصادية الاورو- اسياوية من اجل تثمين التعاون الاقتصادي و الأمني، الاتحاد الجمركي الاوراسي. كانت هناك محاولات للجمهوريات المستقلة الانضمام للحلف الأطلسي لتعزيز الاستقلال عن روسيا بشكل أفضل.

شكل وصول رجل الإصلاحات الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في 1985/03/11 بداية مرحلة جديدة في الاتحاد السوفيتي، حيث أعلن عن

إصلاحات جذرية قائمة على إعادة الهيكلة (بروسترويكا)، و الشفافية (غلاسنوست)، سمح من خلالها بإلغاء احتكار وزارة الخارجية للعمليات التجارية، السماح للأجانب القيام باستثمارات مشتركو مع وزارات سوفيتية و ملتزمي الدولة و التعاونيات، الحق في الملكية...الخ.

أدت سياسة اللامركزية لغورباتشوف إلى تعقيدات أكثر عمقا في الاقتصاد مع غياب البديل في قانون العرض و الطلب القائم على الدعم المستمر من الدولة للمواد الاستهلاكية ، تزامن ذلك مع بداية تنامي شعور الحكم الذاتي لغالبية الجمهوريات السوفياتية السابقة، و التي تشكلت فيما بعد على النحو الاتي :

- جمهوريات السلاف : بيلا روسيا، روسيا، اوكرانيا.
- جمهوريات البلطيق : استونيا، لاتفيا، ليتوانيا.
- جمهوريات الاتراك : كازاخستان، قيرغيزستان، تركمانستان، اوزباكستان، اذربيجان.
- جمهوريات القوقاز : ارمينيا، اذربيجان، جورجيا.
- جمهوريات اخرى : مولدوفا(رومانيا)، طاجيكستان

المبحث الثالث : اثر موروث النقاش الثالث على عملية التنظير(التيار العقلاني-المقاربات التأملية)

انطلاقا من البرامج البحثية للمنظور العقلاني و المقاربات التأملية ، قام مايكل بانكس بتصنيف هذه الثنائية ضمن النقاش مابين البرادايمات inter-paradigm debate ، أما نيفيس سيلفا يصنف هذا الحوار الجدلي على انه النقاش الثالث ضمن سلسلة النقاشات الكبرى ، و الفرق بين هذين النقاشين، أن الأول يشير إلى الجمع بين الواقعية، الليبرالية، و الماركسية بدرجة اقل(فهي لم تكن قادرة على مواكبة النقاشات البحثية للمنظورات السابقة -لذا لم يتم التركيز عليها كثيرا-) ، أما النقاش الثاني فيجمع بين النظريات الوضعية و المقاربات ما بعد الوضعية. على العموم، عكست النقاشات الكبرى دوما حالة التباين لحقل

العلاقات الدولية، فهي توصيف لحالة الهيمنة للمنظور الواقعي و مواجهتها لجملة من التحديات في تمدد مفهوم الفواعل الدولية نحو التعدد و التنوع، و حتى في شكل بنية النظام الدولي.يرى سميث ان هذا التباين راجع لتنوع الإجابات على الأسئلة التالية : من هي فواعل العلاقات الدولية ؟ المواضيع البحثية الرئيسية في السياسة الدولية ؟ ما طبيعة التفاعلات في العلاقات الدولية ؟.

اعتبر النقاش مابين البراديمات مفهوم مغلط لدارسي العلاقات الدولية، فكل براديم يحمل أجندة بحثية خاصة به في تفسير طبيعة التفاعلات الدولية، فمن الغير الممكن أن تتوافق مع المنظورات الأخرى رغم اتساقها داخليا في حدود الحقل المعرفي، فرغم انطلاقها من نفس الوقائع في البيئة الدولية، إلا أنها تقدم تصورات مختلفة لنفس العالم.

من زاوية أخرى، لم تتحرر عملية التنظير في العلاقات الدولية من هيمنة الأجندة البحثية للواقعية(تفسير ظاهرة الحرب، الدولة فاعل أساسي في العلاقات الدولية، فوضوية النظام الدولي)، فرغم أن النقاش كان متعددا إلا انه كان في الأساس بأجندة واقعية، ويعود سبب ذلك أن النقاشات الثلاثة قدمت تفسيرات لعالم مختلف، مما يجعل عدم القابلية للمقايسة ، وحتى لو كان لنفس العالم فقوة تفسير الواقعية للعالم كما هو موجود فرضت نفسها.

في نهاية الثمانينات، أدى التقارب النيو-نيو للواقعية و الليبرالية إلى تشكيل توليفة تعبر عن حالة التماس المعرفي (بين الواقعيين الجدد و الليبراليين الجدد) ضمن مستوى ابستمولوجي مشترك، أفضى إلى إعادة ترتيب المنطلقات العقلانية لمواجهة الانتقادات ما بعد الوضعية للنظرية الوضعية.

ووفق المقاربة العقلانية، قامت تلك التوليفة سابقا على التعارض بين الواقعية و النظريات الأخرى، في فترة السبعينات ، و مع بداية الثمانينات و ما صاحبه من تحول منظري الواقعية لمؤسساتيين جدد، مما ساعد على إيجاد

أرضية مشتركة وذلك حسب نموذج كوهين و اكسلرود[1]: كفرضية فوضوية النظام الدولي، و السلوك الأناني و العقلاني للدول. أما إسهام بالدوين فاقتصر على النقاط التالية : طبيعة النظام الدولي، مسالة التعاون الدولي، المكاسب النسبية و المكاسب المطلقة، أولويات الدولة، النوايا و القدرات، أهمية المؤسسات الدولية.

وفق الرؤية التأملية، لا يمكن تقديم مقاربة واضحة كبديل للوضعية الواقعية في حقل العلاقات الدولية، لان المقاربات التأملية لا تتكلم بصوت واحد. من جهة أخرى، عملية التصنيف للدراسات ضمن التفكير التأملي أثارت نوعا من التشوش. فمثلا يقدم براون[2] قائمة تضم ما بعد الحداثيين، ما بعد البنيويين، النقديين، و النسويين. أما قائمة سميث و اوينز[3] فتشمل أيضا ما بعد الكولنياليين، المعياريين، منظري علم الاجتماع التاريخي. اما قائمة تشرنوف[4] تتسع للنقديين، ما بعد البنيويين، البنائيين التأمليين.

المطلب الاول : ازمة الثنائيات المشكلة للنقاشات الكبرى

أدى التركيز على المسائل الابستمولوجية لعملية التنظير في ميدان العلاقات الدولية،زيادة الاهتمام بالتصنيفات النظرية الجديدة في مواجهة التصنيفات الكلاسيكية (التقليدية) ، أخذت هذه التصنيفات شكل الثنائيات :

ترى النظريات **التفسيرية** العالم باعتباره واقع خارج نظرياتنا عنه، على عكس النظريات **التكوينية** التي تعتبر أن النظريات تعمل على إعادة تشكيل ذلك العالم. تعمل النظريات على تنمية تصوراتنا نحو منظومة سلوكات دولية وفق

[1] Robert Axelrod, The Evolution of Cooperation ,NY :basic books,1984;Robert Axelrod and Robert O. Keohane ,"Achieving Cooperation under Anarchy :Strategies and Institutions",World Politics (38) :1985,226-54.
[2] Chris Brown,Understanding international Relation,NY :palgraf Macmillan, third edition, 2005,45-46
[3] Steve Smith and Patricia Owens,"alternative approaches to international theory",in Baylis and smith (eds.),274-275.
[4] Fred Chernoff,theory and metatheory in international Relations :concepts and contending accounts,NY:palgraf macmillan,2007,131.

طريقة معينة ، فصورة العداء و التعاون من دولة ما تجاه دولة أخرى يتم وفق قراءات نظرية ، فالواقعية ضمن سعيها لاستكشاف الأنماط المنتظمة للسلوك الدولي فهي تريد مطابقة تفسيراتها الاجتماعية على العالم الطبيعي، عكس التكوينية التي تسعى لبناء عالم متعاون بديل عن فوضوية النظام المفعم بالصراع لأجل القوة. يسعى التفسيريون إلى محاكاة العالم الاجتماعي بالعالم الطبيعي عبر مناهج علمية، يمكن من خلالها دراسة الوقائع بطريقة موضوعية وحيادية ، لكن التكوينيون ينظرون إلى اللغة المستعملة و إلى المفاهيم التي تساعد على إعادة تشكيل تلك الوقائع[1].

ان ممارسة عملية التاويل على المعرفة الاجتماعية ينزع صفة الموضوعية، و يفتح باب تعدد التصورات النظرية، فحسب تشرنوف: "كلما حدث شيء في العالم الاجتماعي، كلما كانت هناك عدة كيفيات لتأويله ووصفه[2]، فالتأويلية تنزع نحو عدم قابلية فصل الذات عن الوقائع الاجتماعية.

من ناحية، النظريات التكوينية تعارض سببية التفسير في إعادة البناء أو التعقب، فهي تعالج السؤال : كيف يتم تشكل شيء ما ؟ و ليس لماذا حدث هذا الشيء؟.إن التركيز على الكيفية التي تعمل بها القواعد، يحيلنا إلى تصنيف الإسهامات الأولى للبنائية ضمن النظريات التكوينية، حيث أن ازدهار الدراسات التأملية يعود بالأساس في هذه الفترة لتأثير الفواعل الاجتماعية في عملية تشكيل و إعادة تشكيل باستمرار لعالم السياسة الدولية. من ناحية أخرى، يفضل التفسيريون استعمال المناهج الكمية، عبر التكثيف من تحديد الترميز الكمي للبيانات النوعية و استعمال الملاحظة في دراسة الأنماط السلوكية و الظاهرية ، أما التكوينيون فيدافعون عن المناهج التأويلية (نوعية، استطرادية، و علمية) بحجة أن سلوك الدول كيفي، وان الأفكار، والهويات، والمعتقدات، و المعاني،

[1] Smith and Owens,273
[2] Chernoff,133

والمشاعر غير قابلة للنهج التعميمي الخاص بالتفسيريين، وان اكتشاف القوانين لا يكفي باستعمال الملاحظة.

على المستوى المنهجي، فرغم أن المقاربة **الوضعية** التقليدية تركز على النزعة الأحادية في المنهج العلمي لتمييزها عن الأطروحات اللا علمية، عكس المقاربات **ما بعد الوضعية** التي تركز على التعدد المنهجي نظرا انها تقدم "فهم مغاير للعلم"[1] مبني على السياق التاريخي و الاجتماعي، و الذي يتعارض مع حالة الحفاظ على الإجماع العلمي، لما فيه من استبعاد لمقاربات فكرية قائمة بذاتها من خلال حالة التقديس للأحادية المنهجية. ترى الوضعية العقلانية ان للوصول الى نموذج كلي للحقيقة يتم عبر مدخلين هما : الاستنباط العقلي انطلاقا من مجموعة مبادئ، و التجريب عبر استعمال الحواس، فالملاحظة الموضوعية تمثل الشكل الوحيد و المناسب للمعرفة ، و المساءلة الابستمولوجية تنطلق من عدم القدرة على اخضاع الدولة و بنية النظام الدولي للملاحظة، فالحقيقة غير موضوعية، فهي تبقى نسبية حسب الفلسفة المنهجية ، فالقوى الغير مادية اثبتت قدرتها على تقديم فهم للعلاقات الدولية وهي غير قابلة للعقلنة.

بالنسبة لنظريات العلاقات الدولية، تدعم النظريات **التأسيسية** معايير الحيادية و الموضوعية لتقييم صحة النظريات أو خطئها ، و هي ما ترفضه النظريات **المناهضة للتأسيسية** لإنكارها التام للحياد. ابستومولوجيا، ترفض الفلسفة ما بعد الوضعية مبدأ قابلية تحقق فصل الذات(القيم) عن الوقائع للمنهج التعميمي. فالابستمولوجية ما بعد الوضعية تسعى للوصول بان المعايير المحددة للمعرفة لا تخضع لقوانين الطبيعة بل تصنع من وحي الإنسان.

[1] Roland Bleiker and Emma Hutchison,"fear no more :Emotions and world politics",Review of international studies vol.34 :2008,243.

المطلب الثاني : حدود الاتصال المعرفي بين العقلانية و التأملية

في ظل حالة التعقد للسياقات الداخلية للعقلانية و التأملية، جادل سميث بأن ما يوحد التأمليين معارضة العقلانية في ظل غياب البديل المناسب[1]. فاختلاف المنطلقات التأملية ترسم حدود فاصلة بين التأمليين أنفسهم[2]، وليس فقط بين العقلانيين و التأمليين ، مما يجعل من جهة قابلية المقايسة للنظريات منعدمة. و من جهة أخرى، هناك إنكار لوجود أسس موضوعية في البناء النظري، يزيد من هوة الانفصال المعرفي في النقاش ، و يراهن على فشل المشاريع ما-بعدية كبديل لازمة الفلسفة الابستمولوجية الوضعية، لافتقارها لمضمون بديل للوضعية و عدم تحررها من تسميات بديلة .حسب "كولين وايت" ، فان عملية الانتقاد سرعان ما تنتفي بمجرد اختلاف المنطلقات الابستمولوجية بين العقلانية/الوضعية و التأملية/ما بعد الوضعية، و هو ما اسماه ب"القوقعة الابستمولوجية" (إن حصر القصور المعرفي في التسمية لا يلغي قوة الطرح، فالتسمية مؤشر على وجود تكامل نظري بديل عن سابقه، فتسمية النيو-واقعية و النيو-ليبرالية لا تعد قصورا معرفيا بقدر ما تمثل تطور متلاحق للأفكار في نفس الوعاء).

وفي ظل التحولات التي طرأت على أجندة السياسة العالمية، و ما نتج عنها تراجع للمسائل الإيديولوجية و العسكرية بين قوتين مركزيتين، وبروز قضايا ناتجة عن علاقة الشرق-الغرب، أزمات الحروب النووية، صراع بين الديمقراطية الليبرالية و الماركسية ، واهتمام الأسرة الدولية بمسائل التفاوت بين الدول المتقدمة و الدول النامية الناتجة عن النظام العالمي الجديد ،نهاية التاريخ، صدام الحضارات، قضايا البيئة[3] ، بالإضافة إلى قضايا الهجرة الجماعية، تفتت

[1] Smith, Steve.(2000)"the discipline of international Relations : still an american social science ?"British journal of politics and international Relations2(3),383.
[2] Helena Rytovuori-apunen,"forget'post-positivist'IR !the legacy of IR theory as the locus for a pragmatist turn",Cooperation and Conflict40(2) :2005,151.
[3] Jackson ,R., & Sorensen, G.(2016).introduction to international relations : theories and approaches.oxford university press,P.60.

الدول، الأقليات القومية، التطهير العرقي، يسمح بالبحث عن مقاربات جديدة خارج عن إطار الثنائيات السابقة للمواقف النظرية كاستجابة للمتطلبات السريعة التي تبرزها العولمة، العلاقات العابرة للحدود القومية، التداخل الثقافي و الهويات ، تسمح بتجاوز التركيز حول الفواعل و النظريات السابقة ، لذا أصبح من الضروري تجاوز تيبولوجيا الثنائية لعجزها في استيعاب التحولات المعرفية و التنبؤ بالأحداث الدولية وبالتالي النظر خارج التوليفة العقلانية أمر لابد منه.

الفصل الثالث

إسهامات البنائية في العلاقات الدولية

تمهيد

في وجود ازمة نظرية معترف بها، اعتبرت الثنائيات التي شكلت الحوارات الكبرى امر غير مجدي و لابد من طرح جديد و هنا نجد البنائية من بين مجموعة نظريات قدمت اسهامات تستحق التمعن فيها والتي نقلت طوبولوجيا الثنائية نحو الثلاثية و عملت على تقريب الهوة بين النظريات المتباعدة كما شكلت كتابات صاموئيل هنتغتون و فرانسيس فوكوياما دعم قوي لهذا التيار البنائي الجديد، كمحاولة لبناء هوية جديدة للنظام الدولي و خلق عدو جديد يحفز ديناميكية التفاعلات الدولية بشكل اقوى و اسرع بعد زوال العدو الايديولوجي ، فكان من الاسلام ان يشكل ارضية خصبة لنمو افكار التطرف الارهاب و وسيلة لامننة الهجرة النظامية/ الغير نظامية للمحافظة على المسيحية الدينية للقوى الكبرى.

المبحث الاول : البنائية كمشروع "أرضية وسطى"

يتم في هذا المبحث تقديم البنائية كمشروع اجتماعي و أرضية وسطى بين العقلانية و التأملية كما يتم فيه طرح اهم الأفكار التي سعت البنائية الاجتماعية على تجسيدها.

المطلب الاول : البنائية الاجتماعية

واكبت طموحات الطرح البنائي (الاجتماعية) قضايا حقل العلاقات الدولية مع منتصف التسعينات من القرن الماضي، وشكلت تيبولوجية جديدة وسطى بين المواقف النظرية للبرادايمين العقلانية و التأملية . لاقت البنائية رواجا في أعمال الكسندر وأندت[1]، فجزء منها يعود لليبرالية المثالية، والى الليبرالية المؤسساتية، كما تستقي أيضا من المدرسة الانجليزية.إن إيجاد البنائية لأرضية وسطى ينطلق أساسا من اتفاقها مع الليبرالية المؤسساتية في مسائل سعي الفواعل لتعظيم المكاسب المطلقة، و دور المؤسسات الدولية في ضبط سلوك الدول و إضفاء عليه الشرعية، و إمكانية تجاوز الفوضى عبر التعاون لإحلال السلام رغم إيمانها بفوضوية النظام الدولي والذي يسمح للفواعل البحث عن تعزيز القدرات الهجومية(وهنا تفق مع الواقعية الجديدة) نظرا لحالة الشك المستمرة. تجادل البنائية-مع المؤسساتية الجديدة- بان المعايير و المؤسسات الدولية تسمح بتجاوز الفوضى، فهي تركز على الهوية ولغة الخطاب السياسي في وصف و تفسير سلوك الفواعل، وتتقاسم مع ما بعد الحداثة فكرة الطبيعة الاجتماعية للسياسة الدولية. إلا أن العقلانية تعتبر الدول هي التي تصنع المعايير و المؤسسات، والمعايير هي عوامل غير مستقلة تساعد على تقييد سلوك الدول وفق خيارات محددة، و تفتقر للقوة التفسيرية اللازمة في نظر الواقعية ، عكس ما جادلت فيه المؤسساتية حول الأدوار المهمة و المؤثرة للمعايير في قضايا السياسة الدولية. ففي نظر البنائية تمثل المعايير جملة تفاهمات الفواعل، تقوم

[1] Alexander wendt"،the agent-structure problem in international Relations theory،"international organization41(1) :1987.

بضبط سلوك الدول و تحدد هويتها و مصالحها، فهي متغير تفسيري مستقل، يسمح بتفاعل الدول والبنى (المعايير-المؤسسات) مع بعضها[1].

تركز البنائية على ثنائية الفاعل- البنية، عبر طرح منطق الملائمة كبديل عن منطق العواقب/النتائج الذي تدافع عنه العقلانية ، فمنطق العواقب/النتائج يهتم بتعظيم المكاسب و المنفعة، كما أن الدول فاعل أناني وعقلاني تتفاوض وفق تفضيلاتها و مصالحها، أما منطق الملائمة يهتم بالسلوك الملائم المقيد بالمعايير، وجوهره يكمن في قدرة المعايير البنيوية(البنك الدولي، هيئة الأمم المتحدة مثلا) على تغيير مصالح و سلوك الدول لتتوافق معها، مما يشكل تحدي للتفسيرات السببية للواقعية العقلانية ، رغم أن المعايير داخل النسق البنائي تتعرض بدورها لتحديات تتمثل في عدم مفاضلة الطابع الأخلاقي في صورة تصفية الاستعمار على سبيل المثال على الطابع الغير أخلاقي، أما التحدي الثاني هو عدم حتمية تأثير البنية الاجتماعية (الأفكار، المعتقدات، القيم، الادراكات، التصورات، الهويات و المعايير) على الفاعل. تلقى حجج البنائية قبولا حول تأثير المعايير على صناع القرار، و كل ما ارتبطت المعايير بالمصالح و القوة أعطت ذرائع للدول في تبني سلوكيات معينة في سياق معين ، فالطابع الانتقائي لمعايير معينة تبرزه النتائج المادية، فقد يعيق الالتزام الحاد بالمعايير من تطوير القدرات العسكرية لدولة ما،لكن هناك من يرى أن المعايير تعمل أولا على التقليل من هاجس المعضلة الأمنية، و من كلفة الحرب، و التفسير هنا يتم بمزج منطق الملائمة مع منطق العواقب/النتائج ، كما أن النتائج ليست دوما مادية فالالتزام بإلغاء العبودية و محاربة العنصرية ، حق النساء في التصويت ، ضمان الحصانة للطوا قم الطبية أثناء فترة الحروب لا تترتب عنه نتائج مادية بل كلفة مادية. تناقش البنائية اربع افتراضات أساسية :

[1] Jeffry Checkel"،the constructivist turn in international relations theory،"world politics50(2):1998،327-328.

1. **العلاقة بين الفاعل-البنية** [1]**:** تركز البنائية على هوية الفاعل و نمط التفاعل في عملية تشكيل البنية. فكلما كانت بنية النظام فوضوية زاد الشعور بالأنانية و الشك و الميل للاعتماد على الذات في مسائل الأمن و السيادة و المصالح القومية.و من شان الالتزام بالمعايير أن يقوض من فوضوية النظام، فعامل الثقة و التعاون يضبط سلوك الدول و الخضوع لقرارات المؤسسات الدولية(الاتحاد الأوروبي نموذجا).في الجانب المادي للبنية، ترى العقلانية ان البنية(المجتمع)تتشكل من قوى ذات طبيعة مادية تتلخص في : الطبيعة البشرية، الجغرافيا، الموارد الطبيعية وقوى الإنتاج..، في حين ترى البنائية أن انتظام البنية مصدره الوعي الاجتماعي و الذي مصدره الأفكار، المعتقدات و القيم، الادراكات، الهوية و الثقافة، اللغة.. . ترى العقلانية ان كيفية انتظام القوى المادية هو ما يفسر بشكل كبير سلوك الفواعل ممارسة التهديد، السيطرة، العدوان، فهي قائمة على توزيع القوة(الواقعيين). يؤمن وانت "بتوزيع الأفكار"[2] لدى البنائية مما يسمح بانتظام البنية الاجتماعية لتشكيل الهويات والمصالح للدول، البحث في القضايا المشتركة، و التنبؤ بسلوك الدول.

2. **الطبيعة المادية تبرز من الطبيعة الاجتماعية :** تجادل البنائية في إعادة النظر في الكثير من المفاهيم (الفوضى، القوة، الأمن، المصلحة) المفرزة من البنية الفوضوية للنظام الدولي، و إعادة صياغتها اجتماعيا. فمفهوم العدو و الحليف لدولة ما يتم تحديده انطلاقا من هوية الفاعل و مدى تناغم/تعارض المصالح، أي أن البناء الاجتماعي للفاعل هو ما يحدد الهوية و المصالح أكثر من البنية. كما ان مفهوم الفوضى يعكس لا تراتبية السلطة في غياب مؤسسات دولية، فحسب وانت "الفوضى هي ما تصنعه منها الدول"[3] ، يعارض وانت

[1] Wendt، social theory of international politics،139 ،ted hopf"،thr promise of constructivism in international relations theory،"international security 23(1) :1998،172.
[2] Wendt،social theory of international politics،23.
[3] Wendt،Alexander.(1992)"anarchy is what states make of it : the social construction of world politics." International organization46(1)، 394-395.

افتراضات الواقعية حول توازن القوة، السباق نحو التسلح، و الاعتماد على الذات كثوابت البنية الفوضوية للنظام الدولي، ويرجع ذلك إلى عامل الندرة للموارد الذي يخلق تنافسا بين الدول[1].

3. **الهوية تحدد المصالح :** تجادل الواقعية و الليبرالية المؤسساتية بان البقاء و القوة، الأمن هي مصالح موجودة سلفا. على خلاف البنائية التي تفترض (إمكانية)تغير المصالح مع(إمكانية) تغير الهوية. فالعلاقة بين الو.م.أ و كوريا الشمالية عدائية في عهد بوش الابن و انفتاحية في عهد ترامب ، و تغير السياسة واقعية دفاعية لكوريا الجنوبية تجاه كوريا الشمالية نحو سياسة توافقية يسودها الحذر لا يمكن تفسيره إلا بالنظر في البيئة المعيارية الدولية و الهوية المعيارية لكل دولة، لان "الهوية سابقة على المصلحة، لان الفاعل لا يمكن ان يعرف ماذا يريد قبل ان يعرف من هو"[2].

4. **الأفكار تحدد الهويات، المصالح، السلوكات :** تنقسم البنائية داخليا بشان الأفكار، فالنقدية تفسر سلوك الفواعل من خلال العوامل التصورية و الأفكار تعبر عنها، أما بقية البنائيين فالأفكار هي عامل مساعد إلى جانب الكثير من العوامل منها الحجج، اللغة، القيم و المعايير..الخ.كما أنها تتوسط نوعين من النظريات : الأولى تبحث في سببية السلوك بالتركيز على العوامل المادية، و الثانية تبحث في افتقار الواقع المادي للقدرة التفسيرية عبر التركيز على الفردانية.

كما تفترض البنائية عدم ثبات العوامل الاجتماعية. فمثلا مفهوم السيادة في وقتنا المعاصر أصبح يتأثر كثيرا بالتدخل الدولي تحت مظلة حقوق الإنسان، و بالتالي حقوق و التزامات أي دولة في إقليمها تتراجع أو تزيد حسب احترامها لحقوق الإنسان. تدعم البنائية فكرة التشارك البينذاتي ، فالبنائيون "يهتمون

[1] Lan Hurd"،constructivism،"in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal(eds)،the oxford handbook of international relations، oxford: oxford university press،2008،305.
[2] Wendt،social theory of international politics،231،Phillips"،constructivism،"62.

بالأفكار التي بتشاركها الفاعلون"[1]. إن صياغة الأفكار على شكل إجابات متشاركة يحدد مضامين الهويات للدول : مثل نضال الصين من اجل بناء هوية عالمية، سعي روسيا لاستعادة مكانتها العظمى بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[2].

المطلب الثاني : الأجندة البحثية للبنائية

كان لأعمال وانت الأثر البالغ في تصدر البنائية للمقالات السياسية و الكتب، فهي أرضية وسطى لمشروع تقريب الهوة بين العقلانية و التأملية. تتفق البنائية مع الوضعية ابستومولوجيا في فكرة العلم ، كما تتشارك انطولوجيا مع المقاربات ما بعد الوضعية. ينطلق المشروع البنائي من مستويين : في المستوى الأول، تتشارك نفس المنطلقات الابستمولوجية الوضعية في أهمية المناهج العلمية، لكن انطولوجيا تسعى لإثبات أهمية الأفكار و المعايير أمام القصور الانطولوجية المادية. أما المستوى الثاني، تهتم بالمعايير و الخطابات في الدراسات الدولية، وتبرئة التأمليين من تهمة التركيز على نقد الابستمولوجي والمنهجي في ظل غياب أعمال امبريقية .ركزت البنائية على الجوانب التي تجاهلتها الفلسفة الوضعية خاصة البنية الاجتماعية للسياسة الدولية متجنبة التعقيدات الابستمولوجية للعقلانية. انطولوجيا، ركزت على تشكيل المتبادل بين الفواعل و ثنائية المعايير-المؤسسات، كما أقحمت مواضيع "المعايير، الهوية ، التنشئة الاجتماعية و البينذاتية"[3] في حقول معرفية أخرى. سعت البنائية لتجاوز التناقض في نظرية المنظومات عبر الربط بين الابستمولوجية الوضعية(انطلاقا من فصل الذات عن الموضوع، تركز على القوى المؤثرة في الفواعل)و الانطولوجية البين ذاتية [4](في تحديد المعرفة المقبولة للسلوك الاجتماعي عبر

[1] cited in Greg Cashman ،what causes war؟ An introduction to theories of international conflict، Maryland: Rowman & littlefield،2004،466.
[2]Paul D'Anieri"،Russian foreign policy : continuity،revolution،and the search for status،" in Ryan K. Beasley et al.(eds.)،foreign policy in comparative: domestic and international influences on state behavior،Washington، DC:CQ press،2002.
[3]K.M.Fierk and A.wiener"،constructing institutional interests : EU and NATO enlargement،"journal of European Public policy6(5) :1999،7.
[4]Wiener،op،cit،11.

أدوات بنائية تحليلية كتحليل الخطاب، تتبع المسار، الجينالوجيا، مقارنة البني، المقابلات و الملاحظة القائمة على المشاركة، و تحليل المضمون).

المبحث الثاني : بداية مشروع و بوادر فشل في النقاش الرابع

في هذا المبحث تم التطرق الى المعيقات التي منعت من تجسيد المشروع البنائي كمشروع موعود على المستوى الاكاديمي, بحيث تساءل الباحثون حول شكل التقارب الابستمولوجي للبنائية و العقلانية و التقارب الانطولوجي للبنائية و التاملية هل هو موضع اشكال اكثر منه توافق.

المطلب الأول : حدود البنائية و التشكيك في المشروع التوفيقي

افرز المسار التاريخي للبنائية عدة تصنيفات مما يؤثر على اتساقها الداخلي وموقعها كأرضية وسطى في النقاش الرابع ، فتعدد البنائيين يعني وجود عدة قراءات بنائية. فحسب برايس و سميث، هناك تصنيفان للبنائية -تبعا للمضمون-: بنائية حداثية تبحث في السببية عبر الأسئلة المتعلقة ب (لماذا ؟)، و بنائية ما بعد حداثية تبحث في الكيفية عبر طرح الأسئلة(كيف ؟)[1].وهو تصنيف يجد تقارب مع ابستمولوجية العقلانية، و مع انطولوجية التأملية. أما كاتزنشتاين فيطرح ثلاثة بنائيات-تبعا للبيئة- : بنائية تقليدية مهيمنة داخل المجتمع الأكاديمي الأمريكي،و تستهدف إلى تشكيل السياسة الدولية وفق المعايير و الهوية ، أما البنائية التأويلية و البنائية النقدية فهما السائدتان داخل الأوساط الأكاديمية الأوروبية، و تبحث في (إعادة) بناء هوية الفاعل. تلجا البنائية التقليدية في طرحها المناهج الكيفية و دراسة الحالة، أما البنائيتين(التأويلية و النقدية)فتركز على الطابع الاستقرائي و منهج تقنيات تحليل الخطاب.

تواجه البنائية العديد من التحديات تجعل من مشروعها البحثي في بناء جسر توفيقي لا يحفز اغلب الأطراف لعبوره. يرجع البعض هذا القصور إلى نقطتين أساسيتين :

[1]Reus-Smit"،the constructivist turn،"op،cit،10

1. تفضيل وانت للانطولوجية ما بعد الوضعية على الابستمولوجية الوضعية هو رهان ضعيف ، فالمسائل الانطولوجية و الابستمولوجية مرتبطة بالتطورات الفلسفية ولا يمكن الفصل بينها أثناء عملية التنظير، فكيف لأفكار ابستمولوجية عقلانية قائمة على محاكاة العالم الطبيعي و أن العالم الخارجي بعيد عن تصوراتنا أن تحتوي افتراضات انطولوجية تبحث في المعرفة التأملية بدون مناهج علمية، أو العكس ؟ .

2. الجسر التوفيقي كان بمثابة نقاش نسخ البنائية مع بعضها ، ولم يشجع الأطراف الأخرى لعبوره. رغم تبني البنائية لابستمولوجية وضعية إلا أن التيارات التي طرحها كاتزنشتاين في تصنيفه حملت خطوط ابستمولوجية مستقلة فيما بينها، هذا الاضطراب في الاتساق الداخلي يضعف البنائية في إقناع التأملية و حتى في مجادلة العقلانية. هذا الانقسام الابستمولوجي داخل البنائية هو تأكيد لما قاله أولي ويفر بان الحقل لم ينته من النقاش الثالث[1].

فشل التيبولوجية الثلاثية يعيدنا إلى إعادة قراءة التيبولوجيات السابقة. حسب تيبولوجية أولي ويفر ثنائية الأطراف، فان تصنيف البنائية إلى : 1/بنائية تقليدية و بنائية حداثية ضمن الابستمولوجية الوضعية ،2/بنائية تأويلية، بنائية نقدية و بنائية ما بعد حداثية ضمن دائرة ما بعد الوضعية. يرتد بالنقاش الرابع إلى النقاش الثالث. أما تيبولوجية كاتزنشتاين فتميل إلى توليفة بين البنائية والعقلانية[2] على حساب التأملية. وجدت البنائية نفسها إما الانخراط في تيبولوجية ثنائية الأطراف و العودة للنقاش الثالث أو القبول بالانحياز الابستمولوجي في تيبولوجية ثلاثية الأطراف و هو ما ترفضه العقلانية و التأملية على حد سواء.

[1] Waever،Ole.(1996)"the rise and fall of the inter-paradigm debate". In Steve Smith،Ken Booth، and Marysia Zalewski(eds.)، international theory:Positivism and Beyond.Cambridge:Cambridgeuniversity press ،404.

[2] Alexander Wendt"،on the via media : A Response to the Critics،"review of international studies vol.26 :2000،179-180.

تعالت الأصوات المنددة بالإقصاء المنهجي لتيارات البنائية ضمن تلك التقسيمات المستحدثة. فالنقاش تمت إعادة صياغته وفق رؤية إقصائية، فالبنائية التقليدية و البنائية الحداثية فقط من انخرطتا في النقاش مع العقلانية، و تم إقصاء البنائية التأويلية و النقدية مع المقاربات التأملية. إن الانتماء للهوية العقلانية يفرض التزاما صارما تجاه السببية(التفسير)، الوضعية، و المنهج العلمي ، كما ان الانتماء للهوية التأملية تفرض التزاما صارما تجاه الكيفية(الفهم)، ما بعد الوضعية، و التركيز على الأفكار. و بالتالي، فالانتماء للبنائية يفرض التزاما ابستومولوجيا و انطولوجيا صارما على الباحث من شانه يضعف عملية تجسير الهوة و فشل المشروع التوفيقي. و يشجع العقلانيين على تحويل النقاش الرابع الى محادثة بنائية-عقلانية، و التامليين غير متحمسين للمقاربة البنائية لانها اقرب الى العقلانية[1].

المطلب الثاني : التعقد في العلاقات الدولية

بالنظر على مستوى النخب السياسية خصوصا و المجتمع عموما، نجد أن الأحداث و الوقائع تحمل آثارا ملموسة في السياسة و طبيعة التفاعلات الدولية، تفرز العديد من مظاهر التعقد على تلك التفاعلات على مستوى البني(الدول-المؤسسات) و على مستوى الأفراد ، لذا دعا أصحاب نظرية التعقد إلى إعادة صياغة المفاهيم السابقة والتي حددت طابع السياسة الدولية آنذاك. برر التعقديون موقفهم بما يصيب نظرية العلاقات الدولية-حسب العلوم الطبيعية- "النقطة العمياء" بحيث تصبح لا تتوقع المخرجات المرغوبة و الغير مرغوبة على المستوى الفرعي للنظام الدولي. يدعو التعقديون إلى التركيز في سلوكية النظام الدولي على بنيته الفوضوية من اجل إيجاد مساحات لمقاربات جديدة قادرة على ايجاد حلول للمشكلات او احتوائها لأنظمة معقدة(متعدد الفواعل-متعدد

[1] Zehfuss Maja.(2002)Constructivism in international relations: the politics of reality.Cambridge university Press،5.

المستويات-متعدد القطاعات)، حتى أن الأنظمة المعقدة لا تسمح بالتنبؤ بالتغير لكن تصنع مسارات تسمح لأصحاب القرار بتقييم مستمر لقراراتهم السياسية.

في نفس المسار، فرض الفعل السياسي مراجعة عبارة "مستوى الدولة" من اجل الاستغناء عنها في السياسة الدولية لتشمل كل الفواعل و الأفعال خارج/فوق و داخل/دون مستوى الدولة. فالفعل السياسي أصبح يتماشى حاليا مع نمط نظرية اثر الفراشة بممارسة قوة التأثير اللا محدودة زمنيا، وهي غير مرتبطة لزوما بالقصدية مادام تحمل تداعيات آنية تتخطى الدولة[1]. تسمح نظرية التعقد بتوسيع مجال البحث ليشمل كل التعارضات وتمييزات النظريات السابقة (مفهوم الدول الكبرى و الصغرى عند الواقعية ، مصطلح القوة الناعمة و الصلبة عند الليبرالية ، المستوى المادي و الاجتماعي عند البنائية). دعا كافا لسكي إلى البحث حوالي الدولة في تشابكيه مفهوم "الحياة الدولية" وليس فقط داخل/خارج الدولة في السياسة الدولية، بحيث تصبح الطبيعة فاعلا مثل الفواعل الأخرى، من خلال العوامل الجغرافية و المناخية الغير متوقعة، وحتى التأثيرات الايكولوجية و البيولوجية.كما تصف النظرية التعقدية أن الظاهرة الدولية هي حالية عرضية تعبر عن تغير طبيعة النظام من إقليم لأخر و بالتالي هي أدق من عبارة "نظام".

فسرت نظرية التعقد صلاحية التنبؤ للنظريات بمدى ارتباطها بالاستقرار، و طرحت هنا مقارنة بين فترة الحرب الباردة و خطية الأحداث حيث عرفت النظريات ازدهارا كبيرا، و فترة ما بعد الحرب الباردة التي تقهقر النظريات أمام عوامل"الاضطراب".

على المستوى الانطولوجي، شكل الربط بين متغيرات مستقلة و تابعة نقطة عمياء للنظريات السائدة و ذلك لتجاهلها للآثار العشوائية مما يخلق حالة

[1] Kissan ،moving beyond anarchy،198.

تعقد في الحياة الدولية ، و التعقد يشمل التفاعلات بين الدول، الأنظمة البيئية، الجغرافية، و حتى الحضرية

افتراضات نظرية التعقد :

1. **اللا حتمية و اللا تعين :**

تفقد خاصية التنبؤ صلابتها في الأنظمة المعقدة، حيث تتعدد صور الواقع بتعدد الافتراضات بشأنه. فتاثيرات عوامل الاظطراب على التفاعلات بين الدول بشكل غير قابل للتعيين، يجعل من تحديد سلوك الفواعل او النظام عبر الاستدلال التاريخي امر غير حتمي و غير محدد.

2. عدم القابلية للتفكك :

تفترض نظرية التعقد أن النظام الدولي هي بنية معقدة غير قابلة للاختزال أو التفكيك إلى أنظمة فرعية مكونة له أو الحوافز التي يوفرها أو القيود التي يفرضها ، فحالة الاعتماد المتبادل المكثف لا تسمح بذلك.

3. **اللا خطية** :

تعبر خاصية اللا خطية عن سمة النظام المفتوح، الذي يزيح الفواصل بين التفاعلات الداخلية و الخارجية، و التأثيرات المحلية و العالمية، و الأفعال السياسية و الغير سياسية. فالواقعية تجادل في جهل نوايا الفواعل مما يجعل التحالفات و الصداقات غير ثابتة ، أما نظرية التعقد فترجع هشاشة التحالفات و الصداقات و العداوات إلى تعقد النظام الدولي.

تحديات نظرية التعقد :

رغم الوعود التي تطرحها نظرية التعقد على المستوى الابستمولوجي و الانطولوجي للحياة الدولية، إلا أن الغموض الذي يكتنف بعض القضايا الدولية لتمتعها بديناميكية متسارعة، يدفعنا للتساؤل حول الحدود المسموحة ممارسة التعقد في المسائل الدولية.

من جانب آخر، صعوبة التجسير بين ميدان العلاقات الدولية و العلوم الاجتماعية و الطبيعية، يجعل من الطابع الرياضي لنمذجة الفاعل و المعطيات الرقمية للمحاكاة الحاسوبية كأدوات تقنية للنظرية أمر صعب تطبيقها من اجل ملائمة منطلقات النظرية مع مخرجاتها. ان هذا الغموض لبعض القضايا السياسية و الانغلاق لحقل العلاقات الدولية ارتد ببعض الباحثين إلى دراسة التعقد كمفهوم فلسفي أكثر، مما خلق للنظرية تحديا لها. وما اعتبرته نظرية العلاقات الدولية جوانب هامشية/عرضية مثل اللايقين، اللا تعين، الاضطراب، ركزت عليه نظرية التعقد كحالات أصيلة غير قابلة للاختزال أو التبسيط ، فالبحث عن الحتمية في الانتظامات السلوكية لتفاعلات الفواعل لا يعني إقصاء مبدأ اللاحتمية. أيضا، هناك صعوبة في توسيع مجال العلاقات الدولية ليشمل حقول أخرى دقيقة كالرياضيات و الفيزياء، أو اجتماعية كالفلسفة و التاريخ، هذا رغم سعي نظرية التعقد إلى إزالة الفواصل بين التخصصات العلمية و العلاقات الدولية كحقل معرفي عبر إعادة تعريف المفاهيم و المصطلحات السياسية. تبقى الحركية التاريخية التي تتمتع بها العلوم الاجتماعية عموما و حقل العلاقات الدولية خصوصا تزيد من مشكلات السياسة العالمية أكثر حدة في التعقيد، مما يصعب دراستها بشكل مثمر و عدم فهمها بشكل مرغوب.

خاتمـــــــة

خاتمـــــة

منذ بداية تأسيس قسم العلاقات الدولية، و المسار التاريخي لنظريات العلاقات الدولية في تجاذبات حول ارث البيئة الويستفالية بشكل يسمح بدراسة العالم بكيفية أفضل ما يكون و بين ما ترى ضرورة تقبل العالم كما هو ، شكل النظام الويستفالي ميثاق أوربا المستند على الدوام إلى مبدأ مناهض للهيمنة، حيث الدولة هي حجر الزاوية فيه، مما مهد لنقاشات نظرية مؤطرة لهذا الحقل ضمن فلسفة العلم.

في البداية، برزت النظرية المثالية بين الحربين العالميتين ودعوتها إلى السلام عبر ميثاق وودرو ويلسون بالالتفات نحو كل الفواعل المؤثرة و هو عكس التيار الواقعي الذي فسر هشاشة الأحلاف و الصداقات و الجنوح نحو الحرب بحالة الشك و الأنانية ، تركزت الرؤى حول مركزية الدولة-الاناركية- وكيفية صياغة مفهوم الأمن على ضوء الصراع/التعاون، و الدعوة لتأسيس عصبة الأمم كهيئة دولية ، سقطت أفكار المثالية في الماء بعد قيام حرب عالمية أخرى، و أعطى العنان لهيمنة الواقعية في الدراسات الأكاديمية، لكن هذا لم يمنع من بروز رؤى نظرية جديدة بأكثر حدة كالليبرالية و السلوكية و بدرجة اقل الماركسية.

شكلت الثورة العلمية و انتقاداتها اللاذعة لأنصار التفكير التقليدي بداية انطلاق المناقشة الثانية بين التقليدية(الواقعية و الليبرالية) و السلوكية. حيث شككت السلوكية في مدى مصداقية المعرفة التي يوفرها التيار التقليدي بعيدا عن المناهج العلمية (التجريب) ، ترجم هذا النقاش جذور تاريخية تعود لحوارات أفلاطون و أرسطو ثم في الوقت المعاصر مع فلاسفة العلم ديكارت، باسكال، و هيوم، بين نقد العقل الخالص و بين التركيز على الانطباعات و الخبرة للوصول إلى حقيقة الأشياء. بالرغم من سعي السلوكية لبناء نظرية ليبرالية قوية، إلا انحصار توجهها في الجانب المنهجي، جعل من ايستون يعلن فشلها الذريع.

مع تراجع موضوع العلم و حدوث تقارب واقعي ليبرالي في الإطار المعرفي و المنهجي، أصبح هناك تفاؤل كبير في عملية التنظير حول مركزية الدولة و تقبل ليبراليين بفوضوية النظام و ازدياد مساحات التعاون. شكلت الافتراضات الجديدة حول بعض المواضيع كحالة الاعتماد المتبادل و التكامل ، توسع مفهوم الأمن، و مفهوم الأمن الجماعي اثراءا لعملية التنظير.

اصطدمت عملية التنظير في أواخر التسعينات مع جملة من التغييرات على مستوى الهياكل الفاعلة، بنية النظام و تحوله من ثنائية مستقطبة إلى أحادية جديدة، كذلك على مستوى الأجندة البحثية، و تراجع الصراعات العسكرية العقائدية أمام التكنولوجيا و الهوية و الاختلاف الثقافي ترجمته كتب حول نهاية التاريخ و صدام الحضارات، و الشركات الالكترونية و محطات الفضاء و الأقمار الصناعية، بالإضافة تفتت الدول ،التطهير العرقي، الأقليات القومية و الدينية، و على المستوى الأكاديمي تركز الطرح حول البنية الاجتماعية للنظام الدولي كاستجابة للمتطلبات المعاصرة.

أثرت الأحداث الجيو-سياسية في أسس القراءات النظرية و أربكتها في جوهرها (التنبؤ)، جعلت التيار العقلاني غير قادر على استيعاب الأحداث السياسية والمستجدات العلمية. كان هذا بداية لنقاش رابع بين التيار العقلاني على أسس ابستمولوجية وضعية و بين المقاربات التأملية بأسس انطولوجية ما بعد وضعية. كان الجدل فيها قائم على إنكار ما بعد الوضعية للمناهج العلمية(التجريب و الملاحظة) في دراسة سلوكيات فواعل المؤثرة في النظام الدولي ، كما ترى عكس الابستمولوجية الوضعية من الصعوبة فصل الذات عن الموضوع، فلا يمكن إخضاع السلوكيات البشرية للملاحظة و التجريب لان الإنسان جزء منها كما ان تلك السلوكيات تتميز بالتغير و الديناميكية و السرعة و قابلة للتأويل.

ساهمت المستجدات العالمية في تغير نسق الأحداث من خطية إلى لا خطية و من تبسيطية اختزالية إلى لا اختزالية و من المقايسة إلى عدم القابلية للقياس، قابله فشل النقاش الرابع في تحقيق وعوده كبديل شرعي عن المنظورات السابقة. كان من الضروري التكيف مع الأجندات البحثية للحياة الدولية و استيعاب العملية المستجدة في البيئة العالمية عبر ملائمة العلم مع فلسفة العلم و إعادة صياغة المفاهيم السابقة بصورة اشمل و أوسع وفق سياقات تعقدية تتيح التعامل بشكل أفضل مع الأطروحات المتعددة و المعقدة في حقل العلاقات الدولية، كمحاولة لتأسيس لنقاش خامس جديد لم تبرز ملامحه بشكل أفضل لحد الآن.

نجد من الفصول السابقة، هناك تحديين أفرزته النقاشات النظرية الكبرى. على المستوى الانطولوجي، السعي لتقديم رؤية عامة للعالم هي ما اتفقت عليه النظريات السائدة آنذاك، لكن البحث عن التعميمات قد تمثل أيضا ضعفا للنظريات في نظر البعض، رغم تمسكها بأسس انطولوجية فاندلاع ح.ع.2 جاء معاكسا لليبراليين الكلاسيكيين رغم اقتناعهم بدور المؤسسات في تقييد سلوك الدول ،و انتهاء الحرب الباردة جاء معاكسا للواقعيين رغم اقتناعهم بفوضوية النظام الدولي، و بروز الحمائية في التجارة الحرة جاء معاكسا للبنائيين رغم اقتناعهم بتأثير الهوية على عملية التفاعل. أما على المستوى الابستمولوجي، نجد أن ممارسة عملية الملاحظة و البحث يقوم بها الباحث مما يصعب عملية التقييم المستمرة للنتائج. إن صعود المسائل الثانوية في مجال التصورات الابستمولوجية يرفع التحدي أمام النظريات لمجابهة حالة التعقيد المكثفة و ذلك عبر التوليف بين النظريات و الانتقائية التحليلية من بين النظريات التي تدخل ضمن صلب الأجندة البحثية للنقاش الخامس ، فالنظام العالمي بكل مستوياته اصبح مفتوح واكثر تشوش chaos من ان يكون مضطرب anarchy.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- الكتب باللغة العربية

1. احمد ثابت, "الدولة و النظام العالمي", مركز البحوث و الدراسات السياسية, مصر, 1992.
2. احمد فؤاد رسلان, "نظرية الصراع الدولي دراسة في تطور الاسرة الدولية المعاصرة, الهيئة المصرية للكتاب, مصر,1987.
3. اسماعيل علي سعيد, دراسات في المجتمع و السياسة, دار النهضة العربية للطباعة و النشر, بيروت.
4. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007.
5. جوزيف فرانكيل," العلاقات الدولية", تر : غازي عبد الرحمان القيصي, مطبوعات تهامة, جدة, ط1, 1984.
6. جون بيليس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية**، الترجمة و النشر، مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى،2004.
7. عادل فتحي ثابت عبد الرحمان، "النظرية السياسية المعاصرة، دراسة في النماذج و النظريات التي قدمت لفهم و تحليل عالم السياسة"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، الدار الجامعية، مصر، 2006-2007.
8. عبد القادر فهمي, "النظام الاقليمي العربي", دار وائل للنشر, عمان,ط1, 1999.
9. عبد القادر فهمي, "النظام السياسي دراسة في الاصول النظرية و الخصائص المعاصرة, دار الشؤون الثقافية العامة, بغداد, 1995.
10. غراهام ايفانز و جيفري نوينهام, قاموس بنغوين للعلاقات الدولية, مركز الخليج للأبحاث,ط1, 2004.
11. كانتور, روبرت,"السياسة الدولية المعاصرة", ترجمة : احمد ظاهر, مركز الكتب الاردني, 1989.
12. مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، باتنة، سكاي نات للمعلوماتية و الخدمات المكتبية، ط2، 2006.
13. محمد ناصر عارف، **"استمولوجيا السياسة المقارنة، النموذج المعرفي، النظرية، المنهج"**، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.

14. مي عبد الله سنو، "الاتصال في عصر العولمة: الدور و التحديات الجديدة"، بيروت، الدار الجامعية للطباعة و النشر، 1999.
15. ياسر ابو شامة, "النظام الدولي الجديد بين الواقع الحالي و التصور الاسلامي", دار السلام للطباعة و النشر و التوزيع و الترجمة, مصر, ط1, 1998.

ب- قائمة المذكرات باللغة العربية

1. براهيم احمد, "الدولة العالمية و النظام الدولي الجديد", اطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في الفلسفة, كلية العلوم الاجتماعية, قسم الفلسفة,جامعة السانيا-وهران,2009-2010.
2. عبد اللطيف بوروبي، تحول النظريات و الأفكار في العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم شعبة العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009.

ج-مواقع الإنترنت:

1. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي,"معجم مصطلحات عصر العولمة(مصطلحات سياسية و اقتصادية واجتماعية و نفسية و اعلامية). www.kotobarabia.com:
2. فضيلة محجوب, القوة الثابتة للواقعية بعد الحرب الباردة, مجلة "قراءات استراتيجية", مركز الاهرام, ع/5,ماي 2001:
www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/READ/104.htm
3. محمد حافظ دياب، "الترجمة ورهان العولمة"، موقع:
2009/03/16.http://www.djazairess.com.
4. نظرية السلام الديموقراطي...من الانترنت.
5. Kenneth Waltz: Structural Realism after the Cold War, International Security, Vol. 25, No. 1, Summer 2000. **http://www.ejournals.ebsco.com/login.asp?**.

د- مقالات علمية و ندوات و محاضرات:

1. العرب و العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، مجموعة باحثين.

2. حسن عبد الله جوهر ،تفسير ظواهر التعاون الدولي في عالم الصراع من منظور المدرسة الواقعية، مجلة" السياسة الدولية"، س /32 ، ع /124 ، افريل /1996.
3. روبرت جيرفس,"الإمبراطورية الملزمة", مجلة "فورين بوليسي foreign policy", النسخة العربية, الكويت, دار الوطن, يوليو/اغسطس 2003.
4. عبد الناصر جندلي,"النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغير في ظل تحولات عالم مابعد الحرب الباردة",(مجلة الفكر), العدد الخامس, جامعة باتنة, الجزائر, د.ت.ن.
5. عبد الوهاب شيتر، "محاضرات في مادة المجتمع الدولي"، محاضرات ملقاة على طلبة السنة أولى ليسانس حقوق، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة ، بجاية، الجزائر، 2015-2016.
6. محمد دياب، العولمة امتداد للحداثة أم نقيض لها ؟ الحركة التقدمية الكويتية.
7. مصطفى العلوي, "التحرك الياباني و التوازن الجديد في اسيا", مجلة السياسة الدولية, العدد56, سنة 1979.
8. نظرية العلاقات الدولية، التخصص و التنوع، سياسات عربية، العدد 20، ماي 2016.
9. وصفي محمد عقيل، التحولات المعرفية للواقعية و الليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية، المجلد 42، العدد 1، 2015.

٥- الكتب باللغات الاجنبية:

1. Alexander Wendt"،on the via media : A Response to the Critics،"review of international studies vol.26 :2000.
2. Alexander wendt"،the agent-structure problem in international Relations theory،"international organization41(1) :1987.
3. Booth, (1995), dare not to know: international relations theory versus the future, in K.Booth and s.Smith, international relations theory today (Cambridge: polity press).
4. Brownli, I. (ed) (1971), basic documents on African affairs (oxford : clarendom). (1979), principles of publics international law (oxford : clarendom).
5. Bull, H, (1977), the Amarchiconl society A study of order in world politics, (London: Macmillam).

6. carr, E.H. (1939, 2 nd edn. 1946), the twenty years crisics 1919-1939: an introduction to the study of international relations (London: Macmillam). Op, cit.
7. Chris Brown,Understanding international Relation,NY :palgraf Macmillan, third edition, 2005.
8. Cited in Greg Cashman ،what causes war؟ An introduction to theories of international conflict، Maryland: Rowman & littlefield،2004.
9. David Baldwin(ed), "neorealism and neoliberalism : the contemporary debate", columbia university press,1993.
10. David Hume, A treatise of human nature (Penguin books, 1969).
11. Emmanuel Navon, the second debate: two visions of know ledge.
12. Eulau, Heing,and othe, political behanior, Amerind publishing CO.PVT.LTD. new York, 1972.
13. Fred Chernoff, theory and metatheory in international Relations :concepts and contending accounts, NY: palgraf macmillan,2007.
14. Helena Rytovuori-apunen,"forget'post-positivist'IR !the legacy of IR theory as the locus for a pragmatist turn",Cooperation and Conflict40(2) :2005.
15. Himsley, F.H. (1967), power and the pursuit of peace (Cambridge : cambridge university press).
16. Jackson ,R., & Sorensen, G.(2016).introduction to international relations : theories and approaches.oxford university press.
17. Jean-Jacques Rousseu, du contrat social (paris: bordas/ université de lettres, 1985).
18. Jeffry Checkel"،the constructivist turn in international relations theory،"world politics50(2):1998.
19. Joseph Grieco, "Cooperation Among Nations: Europe, American and Non-Tariff Barriers to Trade", (New York: Cornell University Press, 1990).
20. K.M.Fierk and A.wiener"،constructing institutional interests : EU and NATO enlargement،"journal of European Public policy6(5) :1999.
21. Kissan ،moving beyond anarchy.

22. Lan Hurd"،constructivism،"in Christian Reus-Smit and Duncan Snidal(eds)،the oxford handbook of international relations، oxford: oxford university press،2008.
23. Luard.E. (1992) (ed), basic texts in international relations (London : Macmillam).
24. Max Har kheimer, the the rationalism debate in contemporary philosophy, In Max Har kheimer between philosophy and social science. Selected Early writings (Cambridge, MA: the Mit press, 1993).
25. Niall Ferguson: Hegemony or Empire?, Foreign Affairs, September/October, 2003. www.mtholyoke.edu/acad/intrel/bush/ferguson.htm.
26. Paul D'Anieri"،Russian foreign policy : continuity،revolution،and the search for status،" in Ryan K. Beasley et al.(eds.)،foreign policy in comparative: domestic and international influences on state behavior،Washington، DC:CQ press،2002.
27. Raffety, F.W. (1928), the works of the right honorable, Edmund burke, vi (oxford :oxford university press).
28. Robert Axelrod, The Evolution of Cooperation ,NY :basic books,1984;Robert Axelrod and Robert O. Keohane ,"Achieving Cooperation under Anarchy :Strategies and Institutions",World Politics (38) :1985.
29. Robert Keohane: Institutional Theory and The Realist Challenge after the Cold War, in: David Baldwin (Ed.): Neorealism and Neoliberalism, Op. Cit.
30. Roberts and kings bury, B, (1993), introduction: the UN's roles in international society since 1945, in Roberts and Kings bury (eds), united nation, divided world (oxford: clarendon press).
31. Roland Bleiker and Emma Hutchison,"fear no more: Emotions and world politics",Review of international studies vol.34 :2008.
32. Rostow, w.w. (1960). The five stages of growth-Summary. The stages of economic growth: a non- communist manifests. Cambridge : Cambridge university press.pp 4-16 archived from the original on 2013-02-23.

33. Smith, Steve.(2000)"the discipline of international Relations : still an american social science ?"British journal of politics and international Relations2(3).
34. Stanely Hoffmann, le dilemme americain,Suprématie on ordre mondial, Ed-Economica,Paris1982.
35. Steve Smith and Patricia Owens,"alternative approaches to international theory",in Baylis and smith (eds.).
36. Suganami, H, (1989), the domestic Anapogy and world order proposals (Cambridge: Cambridge university press).
37. Vincent, R.J. (1982) , real politik, in James Mayall (ed), the community of states (london: George Allen Buriwin).
38. Waever‹Ole.(1996)"the rise and fall of the inter-paradigm debate". In Steve Smith‹Ken Booth‹ and Marysia Zalewski(eds.)‹ international theory:Positivism and Beyond.Cambridge:Cambridgeuniversity press .
39. Wendt‹ social theory of international politics‹139 ‹ted hopf"‹thr promise of constructivism in international relations theory‹"international security 23(1) :1998.
40. Wendt‹Alexander.(1992)"anarchy is what states make of it : the social construction of world politics." International organization46 (1).
41. Wolim, s. (1960), politics and vision (Bostom: Little, Brown), world commission on environnement (1987), our common future (the brandt land report: (oxford :oxford university press)
42. WYATF-walter,A, (1996), Adam Smith and the Liberal tradition in international relations, review of international studies.
43. Zehfuss Maja.(2002)Constructivism in international relations: the politics of reality.Cambridge university Press.

فهـــرس المحتويـــــــــات

شكر و عرفان
الإهداء
مقدمـــــة : 1
أهمية الدراسة : 4
أسباب اختيار الموضوع 5
أدبيات الدراسة : 6
الإشكالية : 3
الفراضيات : 4
مناهج الدراسة : 7
صعوبات الدراسة : 8
هيكل الدراسة ..... **Erreur ! Signet non défini.**

الفصل الأول
البيئة الدولية في ضوء الحوارات النظرية

تمهيد 11
المبحث الأول :النظام الويستفالي 1614-1648 12
المطلب الأول :بيئة النظام الويستفالي..... 12
المطلب الثاني :الدعوة إلى المجتمع الدولي في النظام الويستفالي..... 14
المطلب الثالث : الأحداث الدولية وعلاقتها بتشكل النظام الويستفالي 16
المبحث الثاني : الحوارات النظرية..... 18
المطلب الأول : الحوار الأول بين المثالية و الواقعية 18
المطلب الثاني : الحوار الثاني بين التقليدية و السلوكية..... 24
المطلب الثالث :الحوار الثالث بين النيو-واقعية و النيو-ليبرالية..... 30

الفصل الثاني
التحولات الجيو-إستراتيجية بعد الحرب الباردة أثرها على التنظير

تمهيد 39
المبحث الأول : انعكاس العولمة على السياسة الدولية 40
المطلب الأول : انعكاس العولمة على المستوى الاكاديمي..... 40

المطلب الثاني: مفهوم العولمة في النظام الديمقراطي.....46

المبحث الثاني : النظام الدولي الجديد و أهدافه.....52

المطلب الأول :مفهوم النظام و النظام الدولي الجديد و تقسيماته.....52

المطلب الثاني :خصائص النظام الدولي، عناصره و شروطه 55

المطلب الثالث : انهيار الاتحاد السوفيتي.....60

المبحث الثالث : اثر موروث النقاش الثالث على عملية التنظير(التيار العقلاني-المقاربات التأملية) 61

المطلب الاول : ازمة الثنائيات المشكلة للنقاشات الكبرى.....63

المطلب الثاني : حدود الاتصال المعرفي بين العقلانية و التأملية.....66

الفصل الثالث

إسهامات البنائية في العلاقات الدولية

تمهيد 69

المبحث الاول : البنائية كمشروع "أرضية وسطى" 70

المطلب الاول : البنائية الاجتماعية.....70

المطلب الثاني : الأجندة البحثية للبنائية.....74

المبحث الثاني : بداية مشروع و بوادر فشل في النقاش الرابع 75

المطلب الأول : حدود البنائية و التشكيك في المشروع التوفيقي.....75

المطلب الثاني : التعقد في العلاقات الدولية 77

خاتمـــــة.....83

قائمة المراجع 87

ملخص :

مثلت هذه الدراسة ملخص لأهم التطورات التي حدثت في مجال التنظير و مدى ارتباطها بالتغيرات في طبيعة و بني العلاقات الدولية, حيث انصبت على إظهار أهم الأفكار التي تناولتها المنظورات السائدة وأيضا تناولت أهم الأحداث الدولية المتفاعلة و مدى تأثيرها على الحقل الأكاديمي للعلاقات الدولية.

ونظرا لحجم الزخم النظري و الثراء فكري و التنوع عقائدي في هذا الحقل. تزايدت جهود الباحثين في تقديم إجابات بشكل مقنع في إطار نظري لتجاوز صدمة الانتقال المرن في هيكلية النظام الدولي بدون صدامات.كما شكل غياب نظرية عامة (توافقية) تتوافق و المستجدات الجديدة أهم عقبة لبناء منظور فكري جديد.

لقد كان من الضروري التعرف على البيئة الدولية التي سبقت المرحلة الفكرية للنظريات ضمن منهجية بسيطة مدروسة, حيث تناولت الدراسة البيئة الدولية التي جسدت أرضية للحوارات النظرية الكبرى. كما خلقت الأحداث الجيو-إستراتيجية أزمة في التنظير أثرت بشكل كبير على القراءات الفكرية التقليدية, مما دفع تبني أفكار جديدة لإعادة صياغة مفاهيم و مسلمات الواقع الدولي.

على ضوء ما سبق ,قدمت البنائية نفسها ضمن نقاش جديد كمشروع بديل او ارضية وسطى لتقريب الهوة بين الجوانب الابستمولوجية و الانطولوجية للمقاربات النظرية, للدفع بعملية التنظير نحو الاستمرار و تجاوز الصدمة, لكن تعقد الظواهر الدولية و تشابكها و عدم قابليتها للمقايسة, جعل من النقاش الخامس حتمية لابد منها.

الكلمات المفتاحية : البيئة الدولية- الحوارات النظرية الكبرى- الاحداث الجيواستراتيجية-البنائية.

Summary

This study represented a summary of the most important developments that occurred in the field of theorizing and their relationship to changes in the nature and structure of international relations, as it focused on showing the most important ideas addressed by the prevailing perspectives and

also dealt with the most important interactive international events and their impact on the academic field of international relations.

Given the magnitude of theoretical momentum, intellectual richness, and ideological diversity in this field. The efforts of researchers have increased in providing convincing answers in a theoretical framework to overcome the shock of the flexible transition in the structure of the international system without clashes. The absence of a general theory (consensual) that corresponds to the new developments constituted the most important obstacle to building a new intellectual perspective.

It was necessary to identify the international environment that preceded the intellectual stage of the theories within a simple and studied methodology, as the study dealt with the international environment that embodied a ground for major theoretical dialogues. The geo-strategic events also created a crisis in theorizing that greatly affected the traditional intellectual readings, which prompted the adoption of new ideas to reformulate the concepts and postulates of international reality.

In light of the foregoing, constructivism presented itself within a new discussion as an alternative project or a middle ground to bridge the gap between the epistemological and ontological aspects of theoretical approaches, to push the theorizing process towards continuity and overcoming the shock. It is imperative.

Keywords: The international environment ; major theoretical dialogues; geostrategic - structural events; constructivism.